مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ص51، ص108، 2002

مدلول مصطلح" لا يحتج به " عند أبي حاتم

دراسة تطبيقية على الرواة المتفق على إخراج حديثهم في الصحيحين

نافذ حسين حماد

أستاذ مشارك بقسم الحديث وعلومه

كلية أصول الدين – الجامعة الإسلامية - غزة

ملخص: يدرس البحث مدلول مصطلح لا يحتج به في الرواة المتفق على إخراج حديثهم في الصحيحين عند أبي حاتم الرازي. مسوغات إخراج الشيخين حديث المتصف به.

تقـــديـم

الحمد ، والصلاة والسلام على رسول ا ، وبعد :

فـإن إمـام نقـــدِ الـرجال، وعلل الحديث، وأمير المؤمنين في الحديث، نظير الـبخـاري وقريـنه[1]، أبـا حاتم الرازي، له مصطلحاتٌ كثيرةٌ ومتَنوعةٌ يطْلقـها على الرواة تعديلاً وتجريحـًا، مفَسرا أسباب الجرح حينًا، وتاركًا ذلك أحيانًا .

ومـن مصـطلحاته في نقـد الرواة، قـوله " لا يحتج به" أو" بحديثـه " مسبوقًا غالبا بقولـه " يكْتَب حديثه " .

وهـــذا المصطلح يوحي بتضعيف المتصفِ به وتوهين أمره، بل عدم الاحتجاج بـه ورد حديثه، فهو دائما مقرون بالضعفِ، وهذا أمر معروف ولا يحتـاج للتمثيل، فإذا أُلْحِـقَ بعـــبارة " يكتـب حديثـه " فهو تليين للراوي أيضا، إلا أنه لا يتْـرك أو يرد حديثـه مطلقًا، إنّما يعتبر به، ويكْتب في المتابعات والشواهد، ويروى مقرونًا بغيره .

وقد قاله أبو حاتم في كثير من الرواة الضـعفاء، موافقًا لأئمة هذا العلم في الكلام علـى الـرجـال، غير أنّي وجـدته يطلقه على عـددٍ ممن اتفـق البخاري ومسلم على الإخراج لهم في صحيحيهما.

وقد أبان أبو حاتم عن معناه حينما سأله ابنه عبـد الرحمن عن ذلك، قال : قلت لأبـي : مـا معنى " لا يحتج بحديثهم " ؟ قال: كانوا قوما **لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغْلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت** [2] **.**

ومفهوم عبارته أنه يقوله في الراوي سيئ الحفظ، كثير الغلط.

ولم أقف على دراسة علمية جادة تكشف عن الآتي :

*هـل اكـتفى العلماء بهذا القول منه، أم طالبوه بتفسير الجرح؟ مع أنه العارف البصـير بأسـباب الجرح، لا سيما إذا خالفه أحد الحذّاق فوثّق الراوي، أو احتمل الحال شكـًا، فأسباب الجرح كثيرة.

* وهـل بقـي أبو حـاتم عند هذا المفهوم أم تجاوزه؟ فقاله في الراوي لأسباب أخـرى، وما مدى تأييد العلماء له أو مخالفتهم، سواء فَسر الجرح أم لم يفَسر؟.

* وهـل هـو على حق في قولته هذه في رواةِ الصحيـحين، أم هو فعـلاً من المتشددين، الذين يغْمِزون الراوي لأدنى شُبهة؟ .

*ثم ما هي مسوغات الشيخين اللذين اتفقا على إخـراج حديثـهم؟ وهل هنـاك لَوم أو مؤاخذة عليهما في ذلك، أم يعتـذر لهما فيه؟ .

مما دفعني إلى كتابة هذا البحث، الموسوم:

مدلول مصطلح" لا يحتج به " عند أبي حاتم

دراسة تطبيقية على الرواة المتفق على إخراج حديثهم في الصحيحين

وعدد هؤلاء الرواة سبعة عشر راويا، وهم حسب حروف الهجاء :

بشير بن نَهيك السدوسي

خالد بن مِهران الحذاء

زياد بن عبدا   بن الطفَيل البكّائي

سهيل بن أبي صالح

شَبابة بن سوار الفَزاري

شُجاع بن الوليد السكوني

شَيبان بن عبد الرحمن التميمي

عباد بن عباد بن حبيب المهلبي

عبد الرزاق الصنعاني

عطاء بن أبي ميمونة

عمرو بن أبي سلمة التنيسي

محمد بن إبراهيم بن أبي عدي

محمد بن مسلم بن تَدرس

موسى بن أبي عائشة

يحيى بن أيوب الغافقي

يحيى بن سليم الطائفي

يحيى بن عبد ا بن بكير المصري

وهـذا البحث يدرس هذا المصطلح عند أبي حاتم، متناولاً تحديدا أقوال النقاد في الـراوي، مع بيان خلاصة القول فيه، مؤيدا لأبي حاتم أو مخالفًا، مع الاستدلال لما أذهب إليه إن شاء ا تعالى.

وهـاك دراسـة لكل راوٍ على حـدة

الراوي الأول : بشير بن نَهيك

ثقـة، انفرد أبو حاتم بقوله: " لا يحتج بحديثه " ![3].

فقـد وثقـه ابن سعد [4]، وأحمد [5]، والعجلي [6]، والنسائي [7]، والدارقطني [8]، وذكـره ابن حبان في الثقات [9] .

وأطلق القول بتوثيقه الذهبي في الكاشف [10]، وميزان الاعتدال [11]، والمغني في الضـعفاء [12]، وزاد: وقال أبو حـاتم وحده لايحتـج به، ومن تُكُلم فيه وهو موثق [13]، وزاد: إلا أبو حاتم، فقال: لايحتـج به، وسيرأعلام النبلاء [14]، وزاد: **شَذَّ** أبو حاتم، فقال: لايحتج به.

وكذا أطلق القول بتوثيقه ابن حجر في التقريب [15].

وتحـت عنوان فيمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتـماد على المضعف، قال ابن حجر في هدي الساري: **تعنت** أبو حاتم في قوله لايحتج به [16].

فبشير بن نهيك ثقة كما رأينا، وأبو حاتم لم يبين لنا سببا للجرح، وقد صرح عدد من العلماء بعدم قبول جرحه في رجال الصحيحين دون بيان .

فهذا ضياء الدين المقدسي،يقول: وقد سبق قولنا:إن أبا حاتم الرازي رحمه ا قال فـي غـير واحد من رجال الصحيح لايحتج به من غير بيان الجرح، فلا يقْبل الجرح إلا ببيان ما هو، وا أعلم (17).

وقد تكرر هذا القول من المقدسي في كتابه الأحاديث المختارة (18) .

وقـال ابن عبد الهادي في كتـابه تنقيح التحقيق عند الكلام عن معاويـة بن أبي صالح: وأما أبو حاتم لايحتَج به، فغير قادح، فإنّه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثير من أصحاب الصحيح من الثقات الأثبات، من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره (19).

فمـا الـذي جعـل أبا حـاتم يقول بعدم الاحتجاج بحديثه؟ نتوقف عند مسألتين؛ لعلهما تكشفان عن سبب ذلك .

الأولـى: جـاء في تهـذيب التهذيب : ونقل صاحب الكمال عن أبي حاتم، قال: تركه يحيى القطان، وهذا وهم وتصحيف، وإنما قال أبو حاتم : روى عن النضر بن أنس وأبـي مِجلَز وبركة ويحيى ابن سعيد، فقوله :وبركة، هو بالباء الموحدة، وهو أبو الوليد المجاشعي (20) .

قلت:جاء في الجـرح والتعديل: روى عنه النضـر بن أنس و أبي مجلز و تركه يحـيى بـن سعيد، سمعت أبي يقول ذلك (21). فلعلّ أبا حـاتم قرأها في مصنفات سابقة تركه يحيى، وليس بركـة ويحيى، لذا جاء قوله فيه : لايحتج بحديثه . وا أعلم .

غـير أن هذا الفهم من أبي حاتم، لو حصـل، لا يسوغ له القول بعدم الاحتجاج بحديث بشير، حيث إن مجرد تَرك يحيى القطان للراوي، لا يخْرجه من حيز الاحتجاج به مطلقًا، فقد ذكر الترمذي في العلل الصغير أن يحيى بن سعيد القطان كان إذا رأى الرجل يحدثُ عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، ولا يثبت على رواية واحدة تركه (22).

ولم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحـدٍ من الأئمة مع حفظهم، قال ابن معين: من لم يخطئ فهو كذّاب، وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم، وقال أحمد: كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ [23].

ثـم إن يحـيى من المتشددين، قال ابن عبـد الهادي عند الكلام عن معاوية بن صـالح : وكون يحيى ابن سعيد لا يرضاه غير قادح، يحيى شـرطه شديد في الرجال، وكذلك قال: لو لم أرو إلا عمن أرضى،لم أرو إلا عن خمسة [24].

الثانـية: قال الترمذي: قال محمد - يعني البخاري:... وبشير بن نهيـك لا أرى له سماعا من أبي هريرة .

حدثنا محمود بن غَيلان، قال: نا وكيـع، عن عمران بن حدير، عن أبي مِجلز، عن بشير ابن نهيك، قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، وقلت له: هذا حديث، أرويه عنك؟ قال: نعم [25].

وروى الترمذي هذا الأثر بالسند نفسه في العلل الصغير آخر كتاب السنن، وقال قبله: وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي لأحد عنه شيئًا من حديثه، فله أن يروي عنه [26].

فهذا يفيـد أن بشير بن نهيك أخذ الأحاديث عن أبي هريرة إجازة حينما عرض عليه أحاديثه الموجودة في الكتاب .

وهو ما فهمه العلائي أيضا، حيث جمع بين ما حكاه الترمـذي عن البخـاري، قولـه: لا أرى له سماعا من أبي هريـرة، واحتجاج البخاري ومسلم في كتابيهما بروايته عـن أبـي هريرة، فبعدما أورد رواية وكيع عن عمران بن حدير التي رواها الترمذي، أعقـبها بقولـه: والإجازة أحد أنواع التحمل، فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع، فلا تناقض [27].

فهل هذا سبب آخر جعل أبا حاتم يقول فيه: " لايحتج بحديثه "؟! فا أعلم .

قلـت : والحقـيقة أن بشير بن نهيك سمع من أبي هريرة، يؤكد ذلك ورود هذا الأثر عن وكيع في موضع آخر .

فأورده ابن عبد البر عن وكيع عن عمران به، قال: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردتُ أن أُفارقه، أتيته بكتابي، فقلت: هذا سمِعتُه منك؟ قال: نعم [28].

وكـذا رواياته عند غير الترمذي، عن تلاميذ آخرين لعمران بن حدير غير وكيع .فالرامهرمزي روى في المحدث الفاصل، قال: حدثنا أبو خليفة، ثنا عثمان بن الهيثم،عن عمران بن حدير،عن أبي مجاز، عن بشير بن نهيـك، قال: كنت أكتب عند أبي هريـرة ما سمعت منـه فإذا أردت أن أفارقه جئت
بالكتاب فقرأته عليه، فقلت: أليس هذا ما سمعته منك؟ قال: نعم [29].

والخطيب البغدادي الذي يرى عدم ضرورة إذن الشيخ بالرواية لمن ثبت سماعه منـه، يروي هذا الأثر من طريق أبي عاصم، عن عمران بن حدير، بنحوه، وقد صدره بقولـه: وذهب بعض الناس إلى أن من سمع من شيخ حديثًا لم يجـز له أن يرويـه عنه إلا بعد إذن الشيخ له في روايته، وهذا القول يروى عن بشير بن نهيك. ثم يختم الخطيب كلامـه، قائلاً: وهذا غير لازمٍ، بل متى صح السماع وثبت جازت الرواية له، ولا يفْتَقِر ذلك إلى إذن من سمع منه [30].

أما ابن رجب الذي يفَضل طلب التلميذ الرواية عن الشيخ بعد سماعه، يؤكد على سـماع بشير من أبي هريرة، حيث يشير إلى رواية روح بن عبادة، وأنها ليست من باب المناولة ولا من باب العرض المجرد، بل تدل على أنها عرض بعد سماع .

ويشير كذلك إلى روايتي عثمان بن الهيثم وأبي عاصم، والتي تدل على أنه كان يكتب بعدما يسمع منه،ثم أقر له به أبو هريرة، وأذن له في روايته، **وهذا نهاية ما يكون من التثبت في السماع** [31].

وابـن حجـر يـرد ما نقله الترمـذي عن البخـاري، فبعدما أورد رواية يحيى القطـان، عـن عمران ابن حدير، وفيه: هذا سمعته منك، قال: نعم. قال ابن حجر: ونقل الترمذي في العلل عن البخاري أنه قال: لم يذكر سماعا من أبي هريرة، وهو مردود بما تقدم [32] .

والخلاصة في بشير أنّه ثقة، يحتج بحديثه، ولم يتكلم فيه أحد سوى أبي حاتم، ولذا وصفه الذهبي بالشذوذ، وابن حجر بالتعنت، وكذا لم يبين لنا سببا للجرح، هذا التصرف الذي رفضه العلماء منه.

فإن قال فيه ما قال؛ لأن يحيى القطان تركه، وهو لم يتركه، فلا يقبل منه ذلك، وإن كان السبب هو روايته عن أبي هريرة إجازة، وهي سماعا، فسبب أوهى من سابقة.

بقي مسألة فيها استدراك على ابن حجر ، وهي أنّه قال: له في البخاري حديثان عن أبي هريرة، أحدهما حديث من أعتق عبدا وله مال...، والآخر حديث العمرى جائزة [33].

قلت: اتفق مسلم مع البخاري بإخراج الحديثين السابقين [34] ،وله في البخاري حديث ثالث، وهو نهيه ﷺ عن خاتم الذهب، وقد اتفق معه مسلم بإخراجه [35] ، وأخرج له مسلم حديثًا رابعا، وهو: إِذَا أَفْلَسَ الرجلُ فَوجد الرجلُ متَاعه بِعينِهِ فَهو أَحق بِهِ مِن الْغُرماءِ [36].

الراوي الثاني :خالد بن مهران الحذّاء

ثقة، وكان يرسل، أما أبو حاتم، فقال: يكتب حديثه، ولايحتج به [37].

فقد وثقه ابن سعد [38]، و أحمد [39]، و ابن معين [40]، والعجلي [41]، والنسائي [42]، وإسحاق بن شوذب [43]، و ابن حبان [44]، وابن شاهين [45]، والذهبي [46]، وابن حجر [47].

وسئل ابن المديني في رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين، فقال: ثَبت [48].

إلا أن شعبة تكلم فيه يسيرا، و كذا ابن علّية .

أما شعبة، فروى العقيلي بسنده عن أبي شهاب عبدالله بن نافع القرشي، قال: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد و هشام [49].

وقد علّق الذهبي على قول شعبة في سير أعلام النبلاء، قائلاً: هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يلْتفت إليه، بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق، بل ضعفُ هذين ظاهر ولم يتْركا [50].

وفي ميزان الاعتدال، قال: ما التفت أحد إلى هذا القول أبدا (51).

وروى العقيلـي أيضا بسنده عن عباد بن عبـاد، قال: أراد شعبة أن يقع (52)في خـالد الحـذاء، قال: فأتيت أنا وحمـاد بن زيـد، فقلنـا له: مالك؟ أجننت؟! أَنْت أعلم!! وتهددناه. فأمسك (53).

وأما ابن علية، فقال عبدا بن الإمام أحمد، قال: قيل لابن علية في هذا الحديث، فقال: كان خالد يرويه فلم يلْتَفَتُ إليه. ضعف ابن علية أمره - يعني حديث خـالد عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ في الرايات (54).

وأشار حماد بن زيد إلى أن حِفْظَه تغير بأخرة .

فـروى العقيلي بسنده عن يحيى بن آدم،قال: قلت لحماد بن زيد:ما لخالد الحذاء في حديثه؟ قال: قَدِم علينا قَدمةً من الشام، فكأنّا أنكرنا حِفْظه (55).

قال ابن سعد: وكان-يعني خالد، قد استعمل على القتب (56)ودار العشور بالبصرة (57).

وقال عبدا ابن الإمام أحمد، قال أبي: خالد الحذاء كان على صدقات البصرة (58).

وكـرر ابـن حجر أن كلام شعبة وابن علية فيه،إنما هو لتغير حفظه بأخرة،أو لعمله مع السلطان.

ففي هدي الساري، قال: تكلم فيه شعبة وابن علية، إما لكونه دخـل في شيئ من عمل السلطان، أو لما قال حماد بن زيد: قدم علينا خالد قدمة من الشام، فكأنّا أنكرنا حفظه (59).

وفـي تهذيب التهذيب، قال: والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجـل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة، أو من أجل دخوله في عمل السلطان. وا أعلم (60).

قلت: لعلّ كلام أبي حاتم فيه من أجل هذه الأمور.

ولكـن، هـل يوصـله ذلك إلى عدم الاحتجاج بحديثه؟ بالطبع لا، فلا زال رواة الحديث الثقات يعملون في جمع الصدقات ودور العشور، وقد قال ابن حجر: عاب جماعة

مـن الورعيـن جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم بذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، وا الموفق [61].

وأمـا عـن اخـتلاطه، فـإن ثبت ذلك، فإنما يتَوقّف فيمن تأكد سماعه منه بعد الاختلاط، وليس له متابع ممن سمع منه قبل الاختلاط .

وإنّـي مـع الذهبي حقيقة في قوله: خالد بن مهران، ثقة جبل، **والعجب** من أبي حـاتم يقـول: لا أحتج بحديثه !! [62].

وإنما أورده الذهبي في المغني في الضعفاء؛ ليرد على أبي حاتم قوله فيه.

بل لا يلْتَفت إلى كلام أبي حاتم فيه،كيف؟!وقد وثّقه المعروفون بالتشدد كابن معين والنسائي.

وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن عبد الهادي عاب على أبي حاتم قَولته هذه في خالد الحذاء وغيره من رواة الصحيحين [63].

الراوي الثالث: زياد بن عبدا بن الطفيل البكّائي

ثقـ ـة في المغازي، وفي روايتـه عن ابن إسحاق، أما في روايته عن غير ابن إسحاق فضعيف يعتبر به.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولايحتج به [64].

فابن معين يوثقه في المغازي ويكتب عنه، ويضعفه في غيرها.

ففي سؤالات ابن الجنيـد، سئِل يحيى وأنا أسمع عن زياد البكائي، فقال: ليس به بأس في المغازي. قلت ليحيى: فما روى في غير المغازي؟ قال: لا ترغبون في حديثه.

ثـم قال لي يحيى: قال لي عبدا بن إدريس: باع زياد بن عبدا البكاء شِقْصـًا من داره، وكتبها. يعني كتب ابن إسحاق.

قلت ليحيى: كتبت عنه شيئًا؟ قال: نعم [65].

وفي رواية الدارمي، قال ابن معين: لابأس به في المغازي، وأما في غيره فلا [66].

وفي رواية الدوري، قال: ليس بشيئ، وقد كتبت عنه المغازي [67].

وقال أبو داود: سمعت يحيى بن معين، يقول: زياد البكائي في ابن إسحاق ثقـة. كأنّه يضعفه في غير ابن إسحاق [68].

وقد وجدناه في موضع من سؤالات ابن الجنيد، لايزيد عن قوله فيه: ليس به بأس [69].

قلـت: لا شـك أن هـذا لـيس على إطلاقه، وإنما في روايته المغازي عن ابن إسحـاق. وا أعلم.

ومع ذلك سئِل ابن معين عن طريقٍ لزياد في المغازي، فضعفها.

روى الخطيب بسنده عن محمـد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: ذكرت ليحيى بن معين رواية مِنْجاب، عن إبراهيم بن يوسف، عن زياد المغازي، قال: كان زياد ضعيفًا [70].

وقال الإمام أحمـد فيه: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق [71] ، وقال: ما رأيت كان به بأس [72] ، وسئِل عنه مرة أخرى، فقال: كان صدوقًا [73].

إلا أن الإمـام أحمـد أشار إلى خطإٍ وقع فيه زياد، فقد سئِل عن عبِيدة بن حميد والبكائي،

فقـال: عبـيدة أحب إلي وأصلح حديثًا منه. قال:كان البكائي يحدث بحديث منصور عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن المسيب في دية اليهودي والنصراني، وإنما هو عن ثابت الحداد. أخطأ [74].

وقال البخاري: صدوق [75]. ونقل عن وكيع قوله: هو أشرف مِن أن يكْذِب [76] .

وقال أبو زرعة مرة: صدوق [77]. وقال أخرى: يهم كثيرا، وهو حسن الحديث [78] .

وقال أبو داود: كان صدوقًا [79] .

وقال الدارقطني: مخْتَلَفٌ فيه، وعندي ليس به بأس [80] .

وقـال ابن عدي: ولزياد بن عبدا غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثقات من الناس، وما أرى برواياته بأسا [81] .

وقـال صـالح بـن محمد: ليس كتاب المغازي عند أحد أصـح منه عند زياد البكائـي، وزياد في نفسه ضعيف، ولكنـه هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره، وخرج يدور مع ابن إسحاق، حتى سمع منه الكتاب [82] .

وروى الـترمذي حديثًا من طريق زياد، واستغربه. قال: حدثَنَا محمد بن موسى الْبصـري حدثنَا زياد بن عبدِا ، حدثَنَا عطَاء بن السائِبِ، عن أَبِي عبدِ الرحمنِ، عن ابن مسعودٍ قَال: قَالَ رسولُ ا ﷺ: طَعام أَول يومٍ حق، وطَعام يومِ الثانِي سنةٌ، وطَعام يومِ الثالِثِ سمعةٌ، ومن سمع سمع ا بِه.

ِ قَـالَ الترمِذي: حدِيثُ ابن مسعودٍ لا نَعرفُه مرفُوعا إلا مِن حدِيثِ زِيادِ بن عبدِ ا ، وزِياد بن عبدِ ا كَثِير الْغَرائِبِ والْمنَاكِير.

قَـال: وسمِعت محمـد بن إِسماعِيلَ يذْكُر عن محمدِ بن عقْبةَ، قَالَ: قَالَ وكِيع: زِياد بن عبدِ ا مع شَرفِهِ يكْذِب فِي الْحدِيث [83] .

والعبارة الأخيرة في سنن الترمذي، عقّب عليها ابن حجـر، بقـوله: والذي في تـاريـخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع: زياد أشرف من أن يكذب في الحديث، وكذا سـاقه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده إلى وكيع، وهو الصواب. ولعلّه سقط من رواية الترمذي "لا"، وكان فيه: مع شرفه لا يكذب في الحديث. فتتفق الروايات. وا أعلم [84] .

قلت: وكذا رواه ابن عدي بإسناده إلى وكيع من طريق البخاري [85] .

وقد قال ابن حجر في زياد في هدي الساري: حديثه حديث أهل الصدق [86] .

وقـال في التقريب: صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذّبه [87] .

وأطلق القول بضعفه عدد من النقاد

فضـعفه علـي بن المديني وترك الكتابة عنه. قال عبدا بن علي بن المديني: سـألت أبـي عـن زياد البكائي، فضعفه [88]، وقال ابن المديني: كتبت عنه شيئًا كثيرا، فتركته [89].

وقال أيضا: لا أروي عن زياد بن عبد ا البكائي [90] .

وقـال النسائي: ضعيف [91]، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي [92]، وكذا قال ابن حزم [93].

وقـال ابـن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات، فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير [94].

وقال ابن سعد: كان عندهم ضعيفًا، وقد حدثوا عنه [95].

وقـال ابـن الجـوزي: فإن قيل: فقد وثقه أحمد في رواية، وقال أبو زرعـة: صدوق. قلنا: الجرح مقدم [96].

وبعـد، فأُوافق أبا حاتم في عبارته (يكتب حديثه، ولايحتج به)، إلا أن الشيخين أعلـم به من الجميع، وا أعلم، فلم يرويا له في الأصول، وتركا إخراج حديثه معتمدين عليه تحريا، وإنما روى له البخاري رواية واحدة مقرونًا بغيره [97]، وروى له مسلم ثلاث روايات متابعة [98].

الراوي الرابع: سهيل بن أبي صالح

وهو ثقة، إلا أنه حزن على أخيه عباد لما مات حزنًا شديدا، فنسي بعض حديثه، وكان ذلك في آخر عمره.

وقال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به [99].

وقد وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، وأشار بعضهم إلى أن الكلام فيه إنما هو من قِـبل حفظـه بعد موت أخيه وحزنه عليه، مما أسموه تَغَيرا أو اختلاطًا، أو أنّه روى عن أبيه صحيفة.

فوثّقه ابن عيينة، وقال: كُنّا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتًا في الحديث [100] .

وابـن سـعد، حيـث قـال:كان سهيل ثقة كثير الحديث،وروى عنه أهل المدينة والعراق [101]

وروى ابـن عـدي بسـنده عـن عباس الدوري، قال: سمعت يحيى يعني ابن معين،يقول: أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين سهيل وعباد وصالح، كلهم ثقة [102] .

وقـال الإمـام أحمد: ليس به بأس [103] . وقال أيضا: ما أصـلح حديثـه [104] .وقال العجلي: مدني ثقة [105] . وقال النسائي: ليس به بأس [106] .

وقـال أبـو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري سهيلاً في الصـحيح؟ فقـال: لاأعرف له فيه عذرا، فقد كان النسائي إذا حدث بحديث لسهيل، قال: سـهيل وا خَـير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن [107] .

وقال أبو زرعة: سهيل أشبه وأشهر من العلاء بن أبي عبد الرحمن [108] .

وقال ابن عدي: وسهيل عندي مقبول الأخبار، ثبت، لا بأس به [109].

ومقـبول الأخـبار عـند ابن عدي، أي يحتج به، يعرف ذلك بالتتبع والاستقراء لألفاظه .

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: روى عنه مالك والثوري وشعبة، وكان يخطئ [110].

قلـت: إذا تكلـم ابن حبان في الراوي بخطإٍ أو وهمٍ، فهو مقدم في التوثيق عنده على من ذكره في كتابه وسكت عنه.وا أعلم؛ لأن كلامه فيه دليل على أنه عرفه جيدا، ومع ذلك أورده في ثقاته.

وذكره ابن شاهين في ثقاته، وجاء فيه: قال أحمـد بن صالح: من المتقين، وإنما توقي في غلط حديثه ممن يأخذ عنه [111] .

قلت: لعلّ صواب العبارة ما جاء في التعديل والتجريح: قال أحمد بن صالح: من المتقنين، وإنما يؤتى في غلط حديثه ممن يأخذ عنه [112] .

وقال الذهبي: أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه [113]. وقال أيضا: ثقة، تغير حفظه [114].

وقال ابن حجر في اللسان:ثقة عن أبيه [115].وقال في التقريب:صدوق تغير حفظه بأخرة [116].

وصحح ابن حجر أسانيد فيها سهيل، من ذلك قوله: وعند أبي داود والنسائي بسند صـحيح عن سهيل بن أَبِي صالِحٍ عن أَبِيه، عن رجلٍ من أَسلَم، قَالَ: جاء رجلٌ فَقَالَ: لُدِغْـتُ الليلَةَ فَلَم أَنَم، فقَالَ له النبي ﷺ: لَو قُلْتَ حِين أَمسيتَ أَعـوذُ بِكَلِماتِ اللهِ التاماتِ مِن شَر ما خَلَقَ لَم يضرك [117].

وقال عنه ابن العماد في كتابه الشذرات: كان كثير الحديث، ثقة مشهورا [118].

وروى عـنه الإمـام مالك، ولا يروي إلا عمن هو ثقة عنده، وخاصة في أهل المديـنة.قـال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكًا عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي [119].

إلا أنه يمكن القول: لعلّ مالكًا روى عنه قبل موت أخيه. فا أعلم.

وأمـا المتكلمون في سهيل، ففي مقدمتهم يحيى بن معين، الذي سئِل عنه مِرارا، فوثّقه مرة كما تقدم ذكره، إلا أنه كان يجيب غالبا بما يدل على تضعيفه.

ومما قال فيه: لم يزل أصحاب الحديث يتقون حديث سـهيل. وقال: ليس بذاك. وقال: ضعيف [120] .

وقـال: سهيل والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة [121].

وقال: صويلح، وفيه لين [122] .

وسئل عن سمي مولى أبي بكر، فقال: ثقة ، قيل له: سمي أكثـر أم سهيل؟ فقال: سمي أكثر من سهيل مائة مرة [123] .

وقال: محمـد بن عمـرو أكبر من هؤلاء - يعني من سـهيل والعلاء وعاصم بن عبيد ا وابن عقيل [124] .

وكذا يحيى بن سعيد القطان، الذي جعل محمد بن عمرو بن علقمة فوق سهيل .

قـال الإمـام أحمد: كان يحيى - زعموا- يقول: محمد بن عمرو أحب إلي من سهيل [125] .

إلا أن الإمـام أحمـد خالفه، وأنكر عليه ذلك، وقال: لم يكن ليحيى بسهيل علم، وكان قد جالس محمد بن عمرو .

وقال لم يصنـع يحيى شيئًا، وأكّد على أن سهيلاً صالح، وأنه ليس مثل محمد بن عمرو، بل أثبت [126] .

وقال أبو داود: قيل لأحمد وأنا أسمع: أليس سهيل أحب إليك منه؟ قال: نعم [127]
.

وقال عبد ا : سألته عن سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو أيهما أحب إليك؟ فقال: ما أقربهما، ثم قال: سهيل، يعني أحب إلي [128] .

وذكره العقيلي في الضعفاء [129] .

قلت: وكلام بعضهم فيه، إنما هو من قِبل حفظه.

قـال الـترمذي: وقد تَكلّم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي صالح - وعدد جماعـة - وأشباه هؤلاء من الأئمة إنما تكلموا فيهم من قِبل حفظهم في بعض ما رووا، وقد حدث عنهم الأئمة [130].

فقال ابن سعد: وجد على أخيه وجدا شديدا حتى حدث نفسه [131] .

وقـال الـبخاري: كـان لسهيل أخ فمات فوجد عليه، فنسي كثيرا من الحديث، يتقـون حديثـه [132] .

وقال عبد العزيز الدراوردي: أصاب سهيلاً عِلةٌ أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه [133].

وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق، إلا أنه أصابه بِرسـام [134] في آخـر عمـره فذهب بعض حديثه[135].

وسبق قول ابن حبان فيه:يخطئ [136]. وقول الذهبي وابن حجر:تغير حفظه [137] بأخرة [138].

قلت : أما عن تَغَيره أو اختلاطه، فقد جعله العلائي في القسم الأول: وهم من لم يوجـب ذلـك ضعفًا أصلاً، ولم يحط من مرتبتهم، إما لِقصر مدة الاختلاط وقلتـه، وإما لأنه لم يرو شيئًا حال اختلاطه [139] .

وقـال ابن الصلاح في الحكم على الرواة المختلطين: واعلم أن من كان من هذا القبيـل محتَجا بروايتـه في الصحيحين أو أحدهما، فإنّا نَعـرف على الجملة أن ذلك مما تَميز، وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط. وا أعلم [140].

ومع ذلك، فالبخاري لم يحتج به، وإنما روى له مقرونًا بغيره وتعليقًا .

أمـا مسـلم فعندما أخـ ـرج له اعتبر أن تخليطه غير فاحش، حيث يقول: فإنا نتوخى أن نُقَدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها

أهـل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا،لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم [141].

وأما فيما قيل إنه روى عن أبيه صحيفة

فقال ابن عدي: له نسخ، وروى عنه الأئمة ...وحدث سهيل عن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل ... وعلى تمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبينه أحد، وبين ما سمع من سمي والأعمش وغيرهما من الأئمة [142].

وقـال المقدسي: ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تُكُلم في سماعه من أبيـه، فقيـل صحيفة، فترك البخاري هذا الأصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعـتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن عبدا بن دينار عن أبيه، ومرة عن الأعمش عن أبيه، ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه، فصح عنده أنه سمع من أبيه، إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الاحاديث مثل تلك الأخر [143].

وبالتالـي، فأخالف أبا حاتم، وأقول: بل يحتج بحديثـه إلا فيما ثبت أنه رواه بعد مـوت أخيه عباد، بل إن الذهبي الذي أشار إلى قولهم فيه تغير واختلط، قال في الميزان فـي ترجمة هشام بن عـروة: لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا [144] .

الراوي الخامس: شبابة بن سوار

ثقة، رمِي بالإرجاء

فقد وثقه ابن سعد[145]، وابن المديني[146]، وابن معين [147]، والعجلي [148]، وأبو زرعـة [149]، والدارقطنـي [150]، وعـثمان بـن أبـي شيبة [151]،وذكره ابن حبان في الثقات،وقال: مستقيم الحديث [152]، وابن شاهين [153] .

وقال ابن عدي: لا بأس به في الحديث [154] .

ووثقه كلٌ من الذهبي [155]وابن حجر [156]، وقال الذهبي مرة: صدوق [157] .

وقال زكريا بن يحيى الساجي، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: صدوق [158]، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: يكتب حديثه، ولا يحتج به [159] .

وقد نقل عن كثير ممن وثقه من أئمة النقد السابقين أنّه كان مرجِئًا [160]، فحينما قيل له: أليس الإيمان قولاً وعملاً، قال: إذا قال فقد عمل [161] .

أما الإمام أحمد، فقال: كان داعيةً إلى الإرجاء، لذا تركه بعد أن كتب عنه شيئًا يسيرا، ثم حمل عليه، وقدح فيه، وجعل قوله إذا قال فقد عمل كما تقول المرجئة قولاً خبيثًا [162].

قلت: إذًا يتضح سبب قول أبي حاتم فيه " يكتب حديثه، ولا يحتج به "، فإنما هو للإرجاء الذي ذُكِر عنه. وا أعلم.

وقد قال المنذري في رواية المبتدعة: وقد اختلف أهل العلم في أهل البدع كالقدرية، والرافضة والخوارج، فقالت طائفة: لايحتج بحديثهم جملة [163].

أقول: فهل كان أبو حاتم من هذه الطائفة ؟!

أما وصفه بالصدوق، فأبو حاتم يقولها في الراوي على عِدةِ حالات، منها: ما لا يحتج به عنده، وهذه الحالة أكثر الحالات ورودا، وا أعلم.

وقد قال ابن عدي: وعندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه [164].

قلت: إذا كانت الحجة في عدم الاحتجاج به هو الإرجاء، فقد نُقِل عن أبي زرعة رجوعه عنه، قال البرذعي: قيل لأبي زرعة في شبابة كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم. قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قول وعمل [165].

أما إن كان كلام أبي حاتم فيه، لوقوعه في وهم أو خطأ في حديث أو أكثر [166]، فلا يسلّم له في ذلك، فهو ممن يحفظ الحديث، حيث سأل ابن العجلي أباه، قال له: يحفظ الحديث؟ قال: نعم. قال: أين لقيته؟ قال: ببغداد [167].

كما لا ينْكر لرجل سمع من رجل ألفًا أو ألفين أن يجيئ بحديث غريب،كما يقول ابن المديني [168].

ولا زال الثقات يقعون أحيانًا في وهم أو خطأ، وهو أمر معروف ولا يؤثر فيهم، وقد قال ابن معين : لستُ أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب [169]،وقال أيضا: من لا يخطئ في الحديث - أي يزعم أنه لا يخطئ في الحديث - فهو كذّاب [170].

فـإذا وقع شبابة في خطأ أحيانًا، فغير مؤثر، وفي سير أعلام النبلاء في ترجمة الوليـد بن شجاع، قال الذهبي: وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قلت: قد احتج به مسلم، وهو على سعة علمه قل أن تجد له حديثًا منْكرا، وهذه صفة من هو ثقة [171].

فشبابة ثقـة، يحتَج بحديثه، ولا لوم على الشيخين في الرواية له، وإخراج حديثه. وا أعلم.

والخلاصة فيه ما قاله المنذري: فهذا الإمام أحمد قد صرح بأنه إنما تركه لكونه داعـية إلـى الإرجاء، وهذا علي بن المديني لم ير قوله بالإرجاء وتفرده بشئ مؤثرا في حقـه، والخطـأ فلا يكاد يسلم منه أحد . فمن احتج بحديثه يرى أن الإرجاء والدعاء إليه والتفرد بشيء غير قادح، سيما وقد نُقِل عنه الرجوع . ومن لم يحتج بحديثه يرى أن ذلك مـانع من الاحتجاج به، وحصل عنده من ذلك ريبة وقفته عن الاحتجاج به على ما تقدم، وا عز وجل أعلم [172].

الراوي السادس: شجاع بن الوليد بن قيس السكوني

صدوق أو ثقة، يهم قليلاً

وثقه ابن معين [173]، وابن نمير [174]، وقال أبو زرعة [175]والعجلي[176] : لابأس به.

وقال أحمد: صدوق [177]. وقال عبدا بن أحمد: كان أبي إذا رضي عن إنسان، وكان عنده ثقة، حدث عنه وهو حي، فحدثنا عن شجاع - وذكر غيره، وهم أحياء [178].

وذكـره ابـن حبان في الثقات [179]، ووصفه الذهبي بالثقة [180]والمشهور [181]، وقال ابن حجر: صدوق ورع له أوهام [182].

أمـا أبو حاتم، فقال: لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به!!، إلا أن عنده عن محمد ابن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح.

وسـئل أبو حاتم: شجاع أحب إليك أوعبدا بن أبي بكر السهمي، فقال: عبدا أحب إلي؛ لأن أبا بدر روى حديث قابوس في العرب [183]، هو حديث منكر[184].

وقـد نقـل عن شجاع أنه كان لا يذكر السماع أحيانًا، أي يحدث من غير صيغة حدثنا .

قال أبو بكر المروذي: سمعت أبا عبدا يقول: كان أبو بدر لا يقول حدثنا، ولقد أرادوه على أن يقول حدثنا خُصيف فأبى، وقال: أليس هو ذا، أقول خصيف ! [185].

وقـال الإمام أحمد أيضا في قصة ذكـرها: إنما كان يقول لنا ذكـره سليمان بن مهران، ولم يكن يقول الأعمش، وذكره مغيرة، وذكره سعيد بن أبي عروبة، ولم يكد يقول لنا حدثنا، ثم كان بعد ذلك يقول حدثنا فلان وأخبرنا فلان وأخبرنا موسى بن عقبـة، ولم يكن يقول لنا إلا ذكره [186].

ولـذا نقل عن أحمد ، قال: كنت أنا ويحيى بن معين، فلقينا أبا بدر في الطريق، فدنـا إلـيه يحيى، فقال له: يا شيخ، كنت حدثتنا عن خُصيف بواحد، ثم قد حدثت بآخر، انظر لا يكون ابنك يجيئك بهذه الأحاديث؟ قال أبي: فدعا عليه، فقال: اللهم إن كان يبهتني فافعل به، ودعا عليه، قال: ثم لم آته بعد. استحييت منه، وذهب إليه يحيى بعد ذلك [187].

وفـي موضع آخر عن أحمد، أن يحيى بن معين لقي شجاع بن الوليد يوما، فقال لـه: يا كذّاب، فقال له الشيخ: إن كُنْتُ كذّابا، وإلا فهتكك ا . قال أحمـد: فأظن دعـوة الشيخ أدركته [188].

قلت: لعلّ هذا الذي جعل ابن معين يقـ ـول له يا كذاب، وا أعلم، وهو بالتأكيد لا يعني الكذب المعروف؛ لأن ابن معين وثّقه كما تقدم، وظل يأتيه.

بل عقّب ابن حجـر على كلام ابن معين بقوله: فكأنّه- يعني ابن معين- مازحه فما احتمل المزاح [189].

وبعد، فالخلاصة في شجاع، ما قاله المنذري: فمن احتج بحديثه لا يرى شيئًا من ذلك مانعا من الاحتجاج به. ويمكن أن يقال: إنه تَذَكر السماع بعد ذلك فصرح بالتحديث، أو إن الـراوي ينشـط مرة فيسند، ويفْتُر مرة فلا يسند، ويسكت عن ذكر الشخص مرة، ويذكره أخرى لما يقتضيه الحال .

ومن امتنع من الاحتجـاج به، يكون قد حصل عنده من ذلك مغْمز وإن لم يثبت به جرح، فتوقف لذلك، وا عز وجل أعلم [190].

قلـت: وأنـا مع المنذري في إجابته عمن احتُج بحديثـه، وإن الرجل كما قلتُ صـدوق أو أعلى من ذلك .

وكـذا مـع الذهبـي في قوله: ثم إن يحيى بن معين وثقه وأنْصفَه،... وأما أبو حـاتم، فقال:

أبو بدر لين الحديث، لا يحتج به، قلت: قد قَفَز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح [191].

ومع ابن حجر، وقد قال: تكلم فيه أبو حاتم **بِعنَت** [192].

فـلا عيـب فـي الاحتـجاج بحديثه في الصحيحين، ومـع ذلك فليس له عنـد الـبخاري سـوى حديث واحد في المحْصِر، وقد توبع شيخه فيه، وهو عمر بن محمد بن زيد العمري، عن نافـع، عن ابن عمر[193] كما قال ابن حجر [194].

وله في مسلم حديثان فقط أحدهما في المتابعات [195]، والآخر له متابع [196].

الراوي السابع: شَيبان بن عبد الرحمن التميمي

ثقة حجة.وقال أبو حاتم:حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به [197].

وقـد وثقـه ابـن سعد [198]، وابن معين [199]، والعجلي [200]، والنسائي [201]، والـبـزار [202]، ويـزيد بن هارون [203]، وعثمان بن أبي شيبة [204]، وابن حبان [205]،وابن شاهين[206]،وابن عمار[207]، والذهبي [208]، وابن حجر [209].

وأثنى عليه أحمد، وقال: ثَبت في كل المشايخ، صاحب كتاب صحيح [210].

وكان ابن مهدي يحدثُ عنه، ويفْخَر به [211].

وقال الترمذي: ثقة عندهم، صاحب كتاب[212]، وقال: صحيح الحديث [213].

وقـال ابـن خراش: كان صدوقًا [214]، وكذا قال الساجي، وزاد: وعنده مناكير وأحاديث عن الأعمش، تفرد بها [215].

فهل ما أشار إليه الساجي، اطّلع عليه أبو حاتم،وكان سببا في قوله فيه " لا يحتج به " ؟!.

وقـد اعترض الذهبي على قول أبي حاتم هذا، فقال فيمن تُكُلم فيه: قال أبو حاتم وحده يكتب حديثه ولا يحتج به [216]، وقال في السير: قول أبي حاتم فيه لايحتج به، **ليس بجيد**[217]، وقال في الرواة الثقات: قال أبو حاتم لا يحتج به، قلت: بل هو حجة [218].

وقـبل أن نطـوي ملـف شيبان، أقول: هذه اللفظة " لا يحتج به "، وجدتها في المطبوع من كتاب الجرح والتعديل، وتكررت مرارا في مصنفات الذهبي، كما سبق بيانه، ولـذا أدرجته في بحثي هذا، إلا أنه جاء في التعديل والتجريح للباجي: قال أبو حاتم: هو كوفي، حسن الحديث، صالح الحديث، ويكتب حديثه (219)، ولم ينقل عن أبي حاتم قوله في شـيبان " لا يحتج به "، وكذا هو في تهذيب الكمال (220)، ليس فيه " لا يحتج به "، وقال ابـن حجر في تهذيب التهذيب: وقرأت بخط الذهبي: قال أبو حاتم: لا يحتـج به، انتهى. وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم، فينْظَر: ليس فيه إلا (يكتب حديثه) فقط، وكذا نقله عنه الباجي (221).

فلعلهم اطلعوا على نُسخٍ غير التي اطلع عليها الذهبي، وا أعلم.

الراوي الثامن: عباد بن عباد بن حبيب المهلّبي

ثقة ، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: لا (222).

وقد وثقه ابن معين (223)، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وابن خـراش (224)، وأبو داود (225)، والعجلـي، والعقيلي، وأبو أحمد المروزي، وابن قتيبة (226)، وذكره ابن حبان في الثقات (227)، وفي مشاهيرعلماء الأمصار، وقال: وكان متيقظًا (228).

وقال أحمد: ليس به بأس (229). وقال الطبري: كان ثقة، غير أنه كان يغْلَط أحيانًا (230).

وقال ابن سعد: ثقة، وربما غلط (231). وقال في موضع آخر: لم يكن بالقوي في الحديث (232).

وقال الخليلي: له نسخة كتاب شعبة، ويقَدم في الجلالة على جميع تلامذة شعبة (233).

قلـت: هو ثقة، يحتج بحديثه، فالأئمة وثقوه كما نرى، ولم يتكلم فيه أحد سوى ما نُقِـل عن الطبري وابن سعد، وقد وثقاه، إلا أن الأول قال: كان يغلط أحيانًا، وقال الثاني: ربما غلط، ولا يؤثر شيئًا، لذا كرر الذهبي، وتبعه ابن حجر التصريح بتعنت أبي حاتم في كلامـه فيه، فقال الذهبي: ثقة (234)، حجة (235)، مشهور (236)، كان شريفًا نبيلاً جليلاً من

العقلاء [237]. وقال: أبو حاتم **متعنت** في الرجل [238] وقال: **تعنت** أبو حاتم كعادته، وقال: لا يحتج به [239].

وقال ابن حجر: ثقة، ربما وهم [240].وقال: تكلم فيه أبو حاتم **بِعنَت** [241] .

الراوي التاسع : عبد الرزاق بن همام الصنعاني

أحـد الأعـلام الـثقات، وثقه ابن معين [242]، وأبو داود [243]، والعجلي[244]، ويعقوب ابن شيبة [245]، والبزار[246]، وذكره ابن حبان في الثقات [247].

وقـال أبـو زرعـة الدمشقي: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه [248]، وقال ابن الصلاح: هو حجة على الإطلاق [249].

وقـال معمر: يختلف إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة - فذكر منهم عبد الرزاق -

وقال: وأما ابن همام، فإن عاش ، فَخَلِيق أن تُضرب إليه أكباد الإبل [250].

وقال أحمد بن صالح المصري:قلت لأحمد بن حنبل:رأيتَ أحدا أحسن حديثًا من عبد الرزاق ؟ قال: لا [251].

وقال ابن رجب: أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديـث، حـتى قيل: إنّه لم يرحل إلى أحد بعد رسول ا ﷺ ما رحِل إلى عبد الرزاق [252].

وهكذا نرى أن الأئمة أثنوا عليه،إلا أن بعضهم نسبه إلى الخطأ أحيانًا أو التلقين أو التشيع

قال أحمد: عمِي في آخـر عمره، وكان يلقّـن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد المائتيـن لا شـيئ [253]. وقـال: لا يعبأ بحديث من سمـع منه وقد ذهب بصـره، كان يلقـن أحاديث باطلة [254]. وقال: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع [255].

وقال الدارقطني: ثقة، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث [256].

وقـال ابـن عدي: ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهـم وكتبوا عنه، ولم يرو بحديثـه بأسا، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع،

وقـد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقـه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايتـه لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، وأما في باب الصدق فأرجو أنـه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير (257).

وقال البخاري: ما حدث من كتابه فهو أصح (258). وقال: يهم في بعض ما يحدث به (259).

وقال ابن حبان: وكان ممن جمع وصنف، وحفظ وذَاكـر، وكان ممن يخْطئ إذا حدث من حِفْظه على تَشَيع فيه (260).

وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة (261).

وقـال ابن رجب: لما كان بصيرا ويحدث من كتابه كان حديثه جيدا، وما حدث من حفظه خَلَط (262).

وقال البرزعي: ورأيت أبا زرعة لا يحمد أمره، وينسبه إلى أمر غليظ (263).

وقال ابن عيينة: أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا (264).

وقـال عـباس بن عبد العظيم العنبري: وا الذي لا إله إلا هو، إن عبد الرزاق كذاب، ومحمد ابن عمر الواقدي أصدق منه (265).

إلا أن الذهبـي تَعقّـبه، فقال: هذا ما وافق العباس عليه مسلم، بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى (266).

ووثقه الذهبي (267)، وقال: وثقه غير واحد، وحديثه مخَرج في الصحاح، وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحِب عليا ﷺ ويبغض من قاتله (268).

وقال: وبكل حال لعبد الرزاق أحاديث ينفرد بها قد أُنْكِرت عليه من ذلك الزمان، حتى إن أبا حاتم، قال: يكتب حديثه ولا يحتج به (269).

وقـال ابـن حجر: ثقة حافظ مصنّف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع (270).

وقـال: أحـد الحفـاظ الأثبات، صاحب التصانيف، وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بـن عبد العظيم العنبري وحده، فتَكلم بكلام أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد ...احتـج به الشـيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضـابط ذلك من سمع منـه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تَغَير [271].

أما أبو حاتم، فقال: يكتب حديثه، ولا يحتج به [272].

وسـبب قـول أبي حاتم فيه على الأرجح، لما حصـل له من تغير وخفة ضبط بعدما عمي آخر عمره، فأُنْكِرت عليه أحاديث انفرد بها.

قلـت: ومع ذلك فلا ينبغي من أبي حاتم أن يطْلقها على رجل كعبد الرزاق، فعبد الـرزاق ثِقَةٌ مطْلقًا قبل ذهاب بصره سنة مائتين، وإذا كان قد عمي في آخر عمره فتغير وخف ضبطه، ووهم في بعض ما يحدث به، فلا نَضرب على حديثه، ونُطْلِق القول بعدم الاحتجاج به.

أمـا عـن روايته في الصحيحين، فقد احتج به الشيخان في جملةٍ من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وا أعلم.

الراوي العاشر: عطاء بن أبي ميمونة

ثقة، رمِي بالقدر. وقال أبو حاتم: صالح، لا يحتج بحديثه [273].

وقد وثقـه ابن معـين [274]، وأبو زرعـة [275]، والنسائي [276]، والعجلي [277]، ويعقوب الفسوي [278] وابن شاهين [279]، وذكره ابن حبان في الثقات [280].

وقال الذهبي: صدوق [281]، وثق [282]. وقال أيضا: وثقوه [283].

وقال ابن حجر: ثقة، رمِي بالقدر[284].

كـان يـرى رأي القدر، قاله يحيى بن سعيد القطان، وحماد بن زيد [285]، وابن سعد[286]،

وأحمد بن حنبل [287]، وابن معين [288]، والبخاري [289]، وابن عدي [290].

وقال الجوزجاني: كان رأسا في القدر[291].

وأنكر الذهبي قول الجوزجاني، وقال: بل هو قدري صغير [292].

وأدخلـه أبـو زرعة الرازي في كتابه الضعفاء [293]، وضعفه ابن عدي، فقال: وممـن يروي عنه يكْنِيه بأبي معاذ لضعفه، وهو معروف بالقدر ... في أحاديثه بعض ما ينكر [294].

أقول: أما رواياته في الصحيحين، فجميعها صرحت باسمه ولم تفرد كنيته [295]، ثم كـم من الثقات في حديثهم بعض ما ينكر؟!.

فهل هذا هو السبب في قول أبي حاتم لا يحتج به؟! وهل كل من في حديثه بعض ما ينكر لا يحتج بحديثه؟! أم لبدعته؟ فا أعلم.

ولعل هذه البدعة هي السبب في إدخاله في ضعفاء أبي زرعة، وا أعلم.

وسـواء كـان السبب هو قدريته، أو هذه الأحاديث القليلة التي أُنْكِرت عليه، فلا يخرجه من حيز التوثيق، بلْه عدم الاحتجاج بحديثه.

وأمـا عن رواياته في صحيح البخاري، فقد وجدت ابن حجر يقول: ليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء [296].

وكان الكلاباذي قد قال: أخرج البخاري عنه، كان رسول ا ﷺ إذا تبرز لحاجته أتيته بماء ... الحديث [297].

قلت:هما حديثان،وليس حديثًا واحدا،الأول:حديث الاستنجاء [298]، والثاني : عن أَبِي هريرةَ أَن زينَب]يعني بنت أم سلمة [كان اسمها برةَ فَقِيلَ تُزكي نَفْسها فَسماها رسولُ ا ﷺ زينَب [299].

والحديثان لا علاقـة لهمـا بالقَـدر.

الراوي الحادي عشر: عمرو بن أبي سلمة

صدوق، له أوهام، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به [300].

وقـد وثقـه ابن سعد [301]، وأبو سعيد بن يونس [302]، وقال ابن عدي: أرجـو أنـه لابـأس به [303]، وذكـره ابن حبان في الثقات [304]، وقال الوليد بن بكر الأندلسي: أحد أئمة الحديث [305].

وأثـنى عليه أحمد [306].قال حميد بن زنجويه: لما رجعنا من مصر، دخلنا على أحمـد بن حنبل ، فقال: مررتم بأبي حفص عمرو بن أبي سلمة؟ قال: فقلنا له: وما كان

عـند أبـي حفـص ! إنمـا كانت عنده خمسون حديثًا للأوزاعي، والباقي مناولة، فقال: والمناولة، كنتم تأخـذون منها وتنظرون فيها [307].

إلا أن الإمـام أحمـد، قال: روى عن زهير أحاديث بواطيـل، كأنّه سمعها من صدقة بن عبدا فغلط، فقلبها عن زهير [308].

وقال الذهبي: ثقـة [309]، وقال أيضا: صدوق مشـهور [310]، وقال ابن حجر: صـدوق له أوهام [311].

وضـعفه يحـيى بن معين[312]،والساجي[313]،ومغلطاي[314]، وقال العقيلي: في حديثه وهم [315].

ولـذا، فلـيـس له في صحيـح البخـاري سوى حديثين،كما قال ابن حجـر، أحدهما: في التوحيد، حديثه عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد ا عن ابن عباس عن أبـي بن كعب في قصة الخضر وموسى عليهما السلام، وهو عنـده في العلم من حديث محمـد بن حرب عن الأوزاعي [316]، والثاني: في الجنـائز، حديثه عن الأوزاعي عن الزهـ ـري عـن ابن المسيب عن أبي هريرة ، حديث حق المسلم على المسلم خمس ... الحديث، وقال بعـده: تابعه معمر عن الزهري [317] . قلت [يعني ابن حجر]: وليس هو من أفراد عمرو بن أبي سلمة، فقد رواه الوليد ابن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي. أخـرجه ابن حبـان في صحيحه من طريقه، وحديث معمر أخرجه مسلم [318].

قلت: وله في صحيح مسلم حديث واحـد متابعة [319].

الراوي الثاني عشر:محمد بن أبي عدي

ثقة، وفي الميزان قال أبو حاتم مرة: لا يحتج به [320].

وقـد وثقه أبو حاتم [321]، والنسائي [322]، وابن سعد [323]، وقال الدارمي:سألت يحـيى بن معين عن أصحاب شعبة، قلت: غُنْدر أحـب إليك أو محـمد بن أبي عـدي؟ فقـ ـال: ثقـتان [324]،وكان عبد الرحمن بن مهدي ومعاذ بن معاذ يحسِنان الثناء عليـه [325]، وقـال الإمـام أحمـ ـد: ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر، هو أشبه بأهل الدين، وأصـ ـح حديثًا [326]، وذكره ابن حبان في الثقات [327]، وقال الذهبي [328]، وابن حجر [329]: ثقة.

قلـت: وأما ما نقله الذهبي في الميزان أن أبا حاتم قال فيه مرة: لا يحتج به، فلم أجـده في أي من المصنفات التي اطلعت عليها، وقد عقّب ابن حجـر على ذلك، بقوله: فينْظَر في ذلك، وأبوحاتم عنده عنَت، وقد احتج به الجماعة [330].

الراوي الثالث عشر: محمد بن مسلم بن تَدرس، أبو الزبير المكي

ثقة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به [331] .

فقـد وثقـه ابـن سعد [332]، وابن معين[333]، والنسائي[334]،والعجلي[335]،وابن المدينـي [336]،وقال أحمد: ليس به بأس [337]، وفي رواية ابن هانئ، قال: هو حجة أَحتَج به [338].

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو [339] .

وقال الساجي:صدوق حجة في الأحكـام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به [340].

وقال ابن عدي: وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة، لا بأس به [341].

وفـي سـماعه من جابر، قال ابن معين: استحلف شَيبـة أبا الزبير بين الركْن والمقَام أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: آ إني سمعتها من جابر، يقولها ثلاثًا [342].

وقال الليث: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، وانقلبت بهما، ثم قلت فـي نفسـي لو عاودته، فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثنـاه عنه. فقلت له: أَعلِم لي على ما سمعت. فأعلم لي على هذا الذي عندي [343].

قال الذهبي: ولهذه الرواية احتج ابن حزم بما روى عنه الليث مطلقًا [344].

وذكـره ابن حبان [345]، وابن شاهين [346] في ثقاتهما. وقال الذهبي: ثقة [347]، وقال: صدوق [348] مشهور [349]. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس [350].

وتكلم فيه أيوب السخْتِياني، وابن عيينَة، وشعبة.

أمـا أيـوب، فقال الترمذي:حدثنا ابن أبي عمر،حدثنا سفيان،قال: سمعت أيوب السختياني: يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير. قال سفيان بيده، يقْبِضها.

قال الترمذي: إنما يعني به الحفظ والإتقان [351].

وقال يعقوب بن سفيان: حدثني محمد بن يحيى، حدثنا سفيان، قال: سمعت أيوب إذا ذكر أبا الزبير،يقول:أبو الزبير،أبو الزبير،أبو الزبير،وقال: يكفه فقيهنا. قال محمد: أبي يوثقه [352].

قلت: والعلماء خالفوا الترمذي في تفسيره لعبارة أيوب.

فروى العقيلي بسنده عن البخاري عن ابن المديني، قال: حدثنا سفيان حدثنا أيوب حدثنا

أبو الزبير، وهو أبو الزبير، فغمزه [353].

فعقّـب عليه ابن رجب، بقوله: وهذا خلاف ما فسر به الترمذي أنه عنى حفظه وإتقانه [354].

وبعدمـا ذكـر الإمـام أحمـد هـذه العـبارة عن أيوب سأله ابنه عبد ا :كأنّه يضعفه؟قال: نعم [355].

وخـرج العقيلـي مـن طريق أبي عوانة، قال: كنّا عند عمرو بن دينار جلوسا، ومعنا أيوب، فحدثنا أبو الزبير بحديث،فقلت لأيوب:أتدري ما هذا ؟ فقال: هو لا يدري ما حدث، أدري أنا [356].

قال ابن رجب: وهذا يدل على أن أيوب كان يغْمِزه [357].

وأما قول ابن رجب: وخرج ابن عدي هذا الأثر من طريق الترمذي عن ابن أبي عمـر، عن سفيان. وعنده، قال سفيان: هذه نقيصة. وهذا خلاف ما وجدنا في نسخ كتاب الترمذي [358].فلعلّ تصحيفًا وقع في النسخة التي اطلع عليها ابن رجب،وفي المطبوع من الكامل، قال سفيان: بيده يقبضه. فا أعلم.

وجاء ابن عيينة، فَردد عبارة أيوب، فعن نُعيم بن حماد، قال: سمعت ابن عيينة، يقـول: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، أي كأنّه يضعفه [359].

أمـا شـعبة،فترك حديـثـه، واعـتلّ بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجح في الوزن، وبأن رجلاً أغضبه فافترى عليه، وهو حاضر[360].

وقال هشيم: سمعت من أبي الزبير، فأخذ شعبة كتابي فمزقه [361].

وروي عن معتمر بن سليمان وسويد بن عبد العزيز ندمهما لسماع كلام شعبة في أبي الزبير

قال معتمر، وقد سأله رجل لِم لَم تحمل عن أبي الزبير؟ فقال: حذّرني شعبة، فقال لي: لا تحمل عنه، فإني رأيته يسيئ صلاته، ليت أني لم أكن رأيت شعبة [362].

وكذا سويد، وقد سأله رجل لم تمسك عن أبي الزبير؟ فقال: خدعني شعبـة، فقال لي: لا تحمل عنه، فإني رأيته يسيئ صلاته، وليتني كنت ما رأيت شعبة [363].

وقـال ابن حبان: لم ينْصِف من قدح فيه؛ لأن من استَرجح في الوزن لنفسه، لم يستحق الترك مِن أجله [364].

قال ابن رجب: ولم يذكر-يعني شعبة- عليه كذبا ولا سوء حفظ [365].

ومـع ذلك،قال أبو حاتم:يكتب حديثه، ولا يحتج به، وأيده أبو زرعة حينما سأله ابن أبي حاتم: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات [366].

قلت : الراجح أنه ثقة، وقد أجمل ابن عدي القول فيه.

وقـد احـتج بـه مسلم، ويعتَذر له في ذلك، أما البخاري، فقال المزي: روى له الجماعـة، إلا أن الـبخاري روى له مقرونًا بغيره [367] ، وقال ابن حجـر: لم يرو له البخـاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطـاء عن جابر [368] .

قلـت: يقصد ابن حجـر حديث جابر في كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، رقم 2817، وا أعلم.

الراوي الرابع عشر: موسى بن أبي عائشة

ثقة، وثقه ابن عيينة [369]، وابن معين [370]، ويعقوب بن سفيان [371]، وذكره ابن حبان في الثقات [372]،وقال ابن حجر: ثقة عابد، وكان يرسل [373].

وكان سفيان الثوري يحسِن الثناء عليه [374].

وقال أبو زرعة للبرذعي: حدث عن موسى بن أبي عائشة [375].

وكان الترمذي يصحح حديثه [376] .

أما أبو حاتم، فقال سمعت أبي، يقول: يريبني رواية موسى بن أبي عائشة، حديث عبـيد ا ابن عبد ا في مرض النبي ﷺ.قلت: ما تقول فيه؟ قال: صالح الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه [377].

قال الباجي: وهو أعلى ما قاله أبو حاتم؛ لأنه اضطرب في روايته لذلك الحديث اضطرابا شديدا [378].

وقال ابن حجـر: عنى أبو حاتم أنه اضطـرب فيه، وهذا من **تعنته**، وإلا فهـو حديث صحيح [379].

إذن الرواية التي رابت أبا حاتم هي السبب في عدم رفعه إلى الاحتجاج بحديثه، والاكتفاء بالقول: يكتب حديثه، وا أعلم، **وهذا غاية التشدد منه**، رحمه ا تعالى.

الراوي الخامس عشر: يحيى بن أيوب الغافقي

صـدوق، تكلـم فيه كثير من النقاد من جهة حفظه،ووصفوه بالوهم والخطأ والمخالفة، وأحاديثه بالاضطراب والنكارة أحيانًا، فإذا حدث من كتاب، فليس به بأس. وقال أبو حاتم: محل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به [380].

وقـد وثقه ابن معين [381]، وقال مرة: صالح [382]، والبخـاري [383]، وقال مـرة: صدوق [384]، والعجلي [385] ، ويعقوب بن سفيان [386] ، والدارقطني [387]، وقال مرة: في بعض أحاديثه اضطراب [388]، وإبراهيم الحربي [389]،وذكره ابن حبان فـي الـثقات [390]، وفي مشاهير علماء الأمصار، وقال : يغْرب [391]، وابن شاهين، وقال: ليس به بأس [392].

وقـال أبو داود: صالح [393]، وقال النسائي: ليس به بأس [394]، وقال مرة: لـيس بذاك القوي [395] ، وقال في موضع آخر: عنده أحاديث مناكير، وليس هو ذاك القـوي فـي الحديث [396]، وقال الساجي: صدوق يهم [397]، وذكـره ابن عـدي في الكامل، وساق له بعض ما ينْكر، ثم قال: ويحيى بن أيوب له أحاديث صالحة ... وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي عن ثقة حديثًا منكرا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به [398].

وقـال أبـو أحمـد الحاكم: إذا حدث من حفظه فيخطئ،وما حدث من كتاب فليس به بأس [399] .

ومن أقوال الإمام أحمد فيه: إذا حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتاب فليس به بأس.

وقـد حـدث يحيى من حفظه عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: في قراءة النبي ﷺ في الوتر. فقال أحمد: من يحتَمِل هذا ؟ يعني أنه خطأ فاحش [400].

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد ا يسأل عن يحيى بن أيوب المصري، فقال: كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكان كثير الوهم في حفظه [401].

وقال: سيئ الحفظ [402].

وقال أحمد بن صالح: له أشياء يخالف فيها [403].

وقـال ابـن سعد:كان منكر الحديث[404]، وقال الإسماعيلي: لا يحتج به [405]،وقـال ابن القطان الفاسي: هو ممن علمت حاله، وإنه لا يحتج به [406]، وكرر ابن حـزم القـول بضعفه [407]، وضعفه ابن قدامة [408]، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وروى بسـنده عـن ابن أبي مريم، قال: حدثت مالكًا بحديث،حدثنا به يحيى بن أيوب عنه، فسألته عنه، فقال: كذب، وحدثته بآخر، فقال: كذب [409].

قـال الذهبـي: صدوق [410]، وقال: صالح الحديث [411]. وقال: له غرائب ومناكير يتجنبها أصحاب الصحاح، وينَقّون حديثه، وهو حسن الحديث [412].

وقـال ابـن حجـر:صـدوق، ربما أخطأ [413].وقال الشوكاني: فيه مقال [414]،قال: ولكنه صدوق [415].

قـال ابـن حجـر: استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايتـه عن حميد الطويل ما له عنده غيرها، سوى حديثـه عن يزيـد بن أبي حبيب في صفـة الصلاة بمتابعة الليث وغيره، واحتج به الباقون [416].

قالت: لم يحتج به أبو حاتم لأوهامه ومخالفاته وغرائبه ومناكيره، لذا كان الأولى استبعاده من الصحيح، وإن قال الذهبي: يتجنبها أصحاب الصحاح وينَقّون حديثه، وا أعلم.

الراوي السادس عشر: يحيى بن سليم الطائفي

ثقة في غير روايته عن عبيد ا بن عمر. وقال أبو حاتم: شيخ صالح، محله الصدق ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به [417].

وقد وثقه ابن معين [418]، وابن سعد [419]، والعجلي [420]، وروى ابن عدي بسنده عن أحمد، قال مرة: ثقة [421]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ [422]، وابن شاهين، وقال: كان جائز الحديث، وكان رجلاً صالحاً [423].

ووثقه الذهبي [424]، والهيثمي [425]، والبوصيري [426]، والزيلعي [427].

وقال يعقوب بن سفيان: سنّي رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حِفْظًا فيعرف وينكر [428].

وقال ابن عدي: أحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به[429]،وقال ابن القطان:صدوق [430]، وكذا الساجي، وزاد: يهم في الحديث [431]، وابن حجر، وزاد: سيئ الحفظ [432].

وقال أبو بشر الدولابي: ليس بالقوي [433]، وكذا قال النسائي مرة [434]، ووثقه مرة إلا في عبيد ا بن عمر [435]، فقال: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد ا بن عمر [436].

وقال الضياء المقدسي: قال أبو حاتم: لا يحتج به، ولم يبين الجرح!! وقد وثقه يحيى بن معين، وروى له البخاري ومسلم [437].

وتكلم فيه الآخرون من جهة حفظه، لا سيما في روايته عن عبيد ا .

فقال الإمام أحمد: يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد ا مناكير [438]، وقال: يحيى بن سليم كذا وكذا، وا إن حديثه يعني فيه شيئ، كأنه لم يحمده [439].

وقال: أتيته فكتبت عنه شيئًا، فرأيته يخلط في الأحاديث، فتركته [440].

وقـال البخاري :رجل صالح صاحب عبـادة، يهم الكثير في حديثه، إلا أحاديث كان يسأل عنها، فأما غير ذلك فيهم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث يهم فيها [441].

وقـال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال البخاري في تاريخـه في ترجمة عبد الرحمن بن نافع ما حدثَ الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح [442].

وأشار البزار إلى خطأه في روايته عن عبيد الله بن عمر [443]، قال ابن حجـر: وهو كما قال، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر [444].

وقـال الخليلي: أخطأ في أحاديث.ومثّل لذلك بثلاثة أحاديث جميعها عن عبيد الله بن عمر[445].

وقـال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم [446]، وقال الدارقطني: سيئ الحفظ [447]، وقـال البيهقي:كثير الوهم،سيئ الحفظ[448]،وقال الشوكاني:فيه مقال [449]، وأورده العقيلي في الضعفاء [450].

فالـرجل ثقـة فـي غير روايته عن عبيد الله بن عمر كما أسلفت، وابن حجر، يقـول: والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة [451].

ولـذا ففـي إطـلاق القول بعدم الاحتجاج بحديثه، كما فعل أبو حاتم **تَشَدّد غير مطلوب**.

والشيخان يعلمان هذا، لذا استبعدا في صحيحيهما روايته عن عبيد الله بن عمر، ولم يرو كل واحد منهما له سوى حديث واحد.

قال ابن حجر: لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئًا، ليس لـه فـي البـخاري سوى حديث واحد عن إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يقول الله تعالى: ثلاثة أنا خصيمهم ... الحديث [452]، وله أصل عنده من غير هذا الوجه[453]، واحتج به الباقون [454].

قلت: هو حديث واحد في مسلم رقم 2294، قال فيه: وحدثَنَا ابن أَبِي عمر حدثَنَا يحيى بن سلَيمٍ عن ابن خُثَيـمٍ عن عبدِ الله بن عبيدِ الله بن أَبِي ملَيكَةَ أَنه سمِع عائِشَةَ تَقُولُ سـمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقُولُ وهو بين ظَهرانَي أَصحابِهِ إِني علَى الْحوضِ أَنْتَظِر من يرد

علَي مِنْكُم فَوااللهِ لَيقْتَطَعن دوني رجالٌ فَلَأَقُولَن أَي رب مِني ومِن أُمتِي فَيقُولُ إِنك لا تَدري ما عمِلُوا بعدك ما زالُوا يرجِعون علَى أَعقَابِهِم .

والحديث من رواية عبد ا بن عثمان بن خُثَيم،وقد قال الإمام أحمد: كان]يعني يحيى بن سليم[قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده في كتاب [455].

وهي في المتابعات كما أشار الذهبي إلى ذلك قائلاً: لكن مسلم تبعا [456].

الراوي السابع عشر: يحيى بن عبد ا بن بكير

ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن [457].

وثقـه الخليلي، وقال : تفرد بأحاديث عن مالك، وكان أبو حاتم يثني عليه [458]، ووثقه ابن قانع[459]،ويعقوب بن سفيان[460]،وقال الساجي:صدوق[461]،وقال الدارقطني:عندي ما به بأس[462].

وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيـه ، وعنـده عن الليث ما ليس عند أحد [463].

وقال: الباجي: وهو ثبت في الليث [464]، وذكره ابن حبان في الثقات [465].

وكـرر الذهبي التصريح بتوثيـقه في مصنفاته [466]، وقال ابن حجـر: ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك [467].

قـال الباجـي: تكلم أهل الحديث في سـماعه الموطأ من مالك، لأنه إنمـا سمع بقراءة حبيب كاتب الليث [468].

وقـال مسـلمة بن قاسم: تُكُلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب [469].

أما النسائي، فقال مرة: ضعيف [470]، وقال في موضع آخر: ليس بثقة [471].

قلـت: أما عن كلامهم في سماعه من مالك، فتحت عنوان ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر، قال ابن رجب: ومنهم: يحيى بن بكير وغيره ممن سمع من مالك بعرض حبيب، كاتبـه. قال عباس وغيره عن ابن معين: حبيب كان يقرأ على مالك وكان يخطرف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة. قال يحيى: سألوني عنه بمصر،

فقلت: ليس بشيئ. قال: وكان يحيى بن بكير سمع بعرض حبيب، وهو شر العرض. قال الأثـرم عن أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون علـيه الخطـأ، وهو شبه النائم . قال ابن حبان: امتحن أهل المدينة بحبيب بن أبي حبيب الوراق،كان يدخِل عليهم الحديث،فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيئ (472).

فلعله السبب في جعل أبي حاتم لايحتج به، مع أنه أثنى عليه، فقال: كان يفهم هذا الشأن.

ويـبـدو أن الذهبي لم يقنـع بهذا السبب ليكون مبررا لأبي حاتم، فقال: قد عِلِم **تّعنت** أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به.

و اعـترض الذهبـي أيضـا علـى تضـعيف النسائي،فقال: نعم، قال النسائي: ضـعيف.وأسرف، بحيث إنه قال في وقت آخر:ليس بثقة.وأين مثل ابن بكير في إمامته وبصره بالفتوى وغزارة علمه (473).

وقال أيضا: وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفـه، وقال مرة: ليس بثقة، وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمتُ له حديثًا منكرا حتى أورده (474).

وأثنى عليه الذهبي، فقال: صاحب حديث ومعرفة، يحتج به في الصحيحين (475).

وقال البخارى: ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه (476).

قال ابن حجر: فهذا يدلك على أنه ينْتَقِي حديثَ شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث (477).

وكذا قال الباجي: ومعظم ما أخرج عنه عن الليث (478).

قلـت: وهـو من شيوخ البخاري، والبخاري أعلم بشيوخه، حيث لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، فَماز جيدها من رديئها.

قال ابن حجر: ولا شك أن المرء أشد معـرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم (479).

وبعـــد ،

فالدراسـة السابقة للرواة المتفق على إخـراج حديثـهم في الصحيحين،ممن قال فيهم أبو حاتم " لا يحتج به " أو " بحديثه " أوصلتنا إلى أنه:

مما لا شك فيه أن أبا حاتم رحمه ا تعالى **جـراح** كما قال الذهبي،وهو من أهل الاستقراء التـام في نقد الرجال [480]، حينما قال: إذا وثق أبو حـاتم رجلاً فتَمسك بقوله، فإنّـه لا يوثـق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لايحتج به، فتوقف حـتى تـرى ما قال غيره، فإن وثقه أحد، فلا تَبن على تجريح أبي حاتم، فإنّه **متَعنت** في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي [481].

كمـا انتقده ابن تيمية، جاعلاً ذلك من تَشَدده وجِدته في التعديل، فقال: قول أبي حـاتم: يكتـب حديـثه ولا يحـتج بـه، أبو حـاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل **صعب** [482].

ولا شـك أنـه شـذّ في قولته هذه في أكثر هؤلاء الرواة ، وتعنت في ذلك،كما وصفـه الذهبي وابن حجر مرارا، معترضين عليه في هذا التجريح، ومتعجبين منه.

فأبو حاتم قال في غالبيتهم قولته هذه دون سبب ظاهر أو عِلةٍ معينة، إلا ما جاء قوـله في شجاع"لين الحديث، شيخ ليس بالمتين"، وفي يحيى بن سليم"لم يكن بالحافظ"، بل قال في بعضهم "صدوق، أو محله الصدق، أو حسن الحديث، أو صالح".

لذا كان عليه تفسير الجرح فيهم، وقد طالبه العلماء بذلك، يؤكده أن أكثر النقاد - وفيهم المتشدد - على توثيق أكثر هؤلاء الرواة، مخالفين له.

كما أنه لم يلتزم - فيما ظهر لي - بجوابه لابنه في سبب عدم الاحتـجاج بهم، وهـ ـو (أنهـم كانوا يحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، **ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شـئت**)، حيث إنّه قاله فيمن هو ثقة مطلقًا، ولم يتكلم فيه أحد سواه، مثل: بشير بن نهيك وابن أبي عدي.

أو قاله؛لتغـير يسـير في حفظه بأخرة، مثل: خالد الحذاء وسهيل بن أبي صالح وعبد الرزاق.

أو من له أوهام وأغلاط يسيرة، لا تُنْزله عن درجة الثقة عند جمهور النقاد، مثل: شجاع ابن الوليد وشيبان بن عبد الرحمن وعباد المهلبي وعطاء بن أبي ميمـونة، ويلْحق بهم عمـرو بن أبي سلمة، وإن كان لا يعلو عن درجة الصدوق.

أو لـ رواية رابت أبا حاتم!!،رواها موسى بن أبي عائشة،وهي صحيحة كما قال ابن حجر الذي وصف أبا حاتم لذاك **بالتعنت**.

أو لكلام بعضهم فيه، ولا يؤثر، كأبي الزبير المكي.

وقـ د يكـ ون السبب هو الدخول في عمل السلطان، كما نُقِلَ عن خالد الحذاء، أو البدعة، كما قيل في شبابة وعطاء.

وبالتالي، فلا نجرؤ على تأييد أبي حاتم في مصطلحه هذا في عدد كبير منهم، ولا نوافقه إلا في يحيى بن أيوب، وفي زياد البكائي في روايته عن غير ابن اسحاق، ولم تكـ ن في المغازي، وفي يحيى بن سلَيم إذا روى عن عبيد ا بن عمر، ويمكن أن نُلْحِق بهم يحيى بن بكير إذا روى عن مالك؛ لأن سماعه منه إنما كان بعرض حبيب الوراق .

وهكذا يتأكـ د لدي تشـ دد أبي حاتم، وإسرافه في الجـ رح، وتسرعه في ذلك في الأعم الأغلب، لذا لا يقْبل منه ذلك دون تفسير، ما لم يكن له موافق من أئمة النقد.

أمـ ا الشـ يخان فملتزمان بشروطهما في الصحيح إلى حد كبير، ولم يحتـ جا إلا بالثقـ ات، أما المتكلم فيهم فرويا لهم في المتابعات والشواهد، وا أعلم.

والحمد الذي بنعمتـ ـه تتم الصـ الحـ ات

الهوامـش

1. راجع الترجمة الموسعة للإمام أبي حاتم الرازي رحمه ا تعالى في: سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ ـ)، تحقـيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسـالة، بيروت، ط4، 1406هـ (247/13)، تهـذيب الكمال: يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)، تحقيق د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1415 هـ (381/24).
2. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (132/2).
3. المصدر نفسه (379/2).
4. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد (230هـ)، دار صادر، بيروت (223/7).
5. انظـــر : تهـذيـب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ (430/1)، هدي الساري: ابن حجر، دار المعرفة، بيروت (ص 393).
6. تـاريخ الـثقات: أحمدبن عبد ا العجلي (261هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط5، 1401هـ (ص 82).
7. انظر : تهـذيب الكمال - للمزي (182/4).
8. سؤالات البرقاني أحمد بن محمد (425هـ) للدارقطني علي بن عمر (385هـ)، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، نشر كتب خانة جميلي، باكستان، ط1 ،1404هـ (ص 18).
9. الثقات: محمد بن حبان التميمي البستي (354هـ)، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، 1395هـ (70/4).
10. الكاشـف: محمـد بن أحمد الذهبي (784هـ)، تحقيق عزت عطيـة وموسى علي، دار الكتب الحديثة، ط1، 1392هـ (159/1).
11. ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1415هـ (45/2).
12. المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ (170/1).
13. من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، الزرقاء، ط1، 1406هـ (ص 53).
14. سير أعلام النبلاء - للذهبي (480/4).
15. تقريب التهذيب: ابن حجر، بعناية محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط1، 1406هـ (ص 125).
16. هدي الساري (ص 461).
17. الأحاديث المختارة : محمد بن عبد الواحد المقدسي (643هـ)، تحقيق عبد الملك دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ (18/2).
18. انظر : الأحاديث المختارة (114/2)، (178/4).
19. تنقـيح التحقيق: محمد بن أحمد بن عبد الهادي(744هـ)، تحقيق أيمن شعبان، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1419هـ (294/2)

20. تهذيب التهذيب (430/1).

وانظـر : حاشية تهذيب الكمال، فقد نقل المحقق كلام المزي في حاشية المخطوط توهيم صاحب الكمال في نقله عن أبي حاتم، وتصحيفه لفظة بركة إلى تركه (182/4).

21. الجرح والتعديل (379/2).

22. العلـل الصغير (آخر سنن الترمذي): محمـد بن عيسى الترمذي (279هـ)، نشـر مصطـفى الحلبي، ط2، 1398هـ (744/5).

23. انظر : شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (795هـ)، تحقيق د. همام سعيـد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط1، 1407هـ (436/1-437).

24. تنقيح التحقيق (294/2). وانظر : سير أعلام النبلاء - للذهبي (178/9).

25. العلـل الكبـير: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي محمود بن علي (585هـ)، تحقيق حمـزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، ط1، 1406هـ (554/1).

26. العلل الصغير (752/5).

27. جـامع التحصـيل : خلـيل بن كيكلادي العلائي (761هـ)، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1407هـ (ص 150).

28. جـامع بيان العلم: يوسف بن عبد البر النمري (463هـ)،دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط2، 1402هـ (ص 121).

29. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (360هـ)، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر، ط3، 1404هـ (ص 538).

وقد روى هذا الأثر عدد من المصنفين بأسانيدهم.

فرواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (223/7)، والخطيب البغدادي أحمد بن علي (463هـ)، في الجـامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض،ط1403هـ (134/2). من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عمران .

ورواه البيهقـي أحمد بن الحسين (458هـ)،في المدخل الى السنن الكبرى ، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفـاء، الكويت، 1404هـ (ص 420)،والخطيب البغدادي في الكفاية ،دار الكتب الحديثة،القاهرة(ص 399). من طريق روح بن عبادة، عن عمران .

ورواه أبـو خيـثمة زهـير بـن حـرب (234هـ)،في كتاب العلم ، تحقيق محمـد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسـلامي، بيروت،ط2، 1403هـ (ص 32)، والدارمي عبد ا بن عبد الرحمن (255هـ)،في السنن بعناية محمد دهمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت، (127/1). من طريق معاذ بن معاذ عن عمران .

وكلاهما تنص على سماع بشير من أبي هريرة .

30. الكفاية في علم الرواية (ص 411).

31. شرح علل الترمذي (527/1).

32. تهذيب التهذيب (430/1).

33. هدي الساري (ص 393).

34. حديث من أعتق عبدا : البخاري: الأرقام 2360، 2370، 2390 مسلم: الأرقام 1502، 1503

حديث العمرى جائزة : البخاري: الرقم 2483 مسلم: الرقم 1626

35. حديث النهي عن خاتم الذهب: البخاري: الرقم 5526 مسلم: 2089

36. حديث إذا أفلس الرجل: مسلم: الرقم 1559

37. الجرح والتعديل (352/3).

38. الطبقات الكبرى (259/7).

39. سـؤالات أبـي داود سليمان بن الأشعث (275هـ)للإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق د. زياد منصور ، مكتـبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، ط1، 1414هـ (ص 327). وانظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (3/ 352).

40. الجـرح والـتعديل- لابن أبي حاتم (352/3). وانظر: تاريخ أسماء الثقات: عمر بن أحمد "ابن شاهين" (385 هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1406هـ (ص 115).

41. تاريخ الثقات (ص 142).

42. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (180/8).

43. تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 115).

44. الـثقات (253/6). مشـاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان البستي (354هـ)، تصحيـح م . فلايشهمر ، مكتبة التوعية الإسلامية القاهرة (ص 153). وقال: من المتقنين .

45. تاريخ أسماء الثقات (ص 115).

46. انظر: تذكرة الحفـاظ : الذهبي ، دار إحياء التـراث العربي (149/1)، من تكلم فيـه (ص 75)، المغني في الضـعفاء (312/1)، الكاشـف (274/1)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد : الذهبي، تحقيق محمـد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت 1412هـ (ص 91).

47. تقريب التهذيب (ص 191).

48. علـل الحديـث : علـي بن عبد ا المديني (234هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب ، ط1، 1400هـ (ص 79).

49. الضعفاء الكبير: محمد بن عمرو العقيلي (322هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1404هـ (4/2).

50. سير أعلام النبلاء (191/6).

51. ميزان الاعتدال (428/2).

52. في الضعفاء الكبير "يضـع" خطـأ.

53. الضعفاء الكبير (4/2).

54. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق د. طلعت قوج و د.إسماعيل اوغلي، المكتبة الإسلامية استانبول 1987م (370/1).

والحديـث أخـرجه: ابـن ماجـه: رقم: (4084)، والحاكـم في المستدرك: (510/4). من طريق سفيان الثوري، والحاكـم: (547/4). من طريق عبد الوهاب بن عطـ ـاء الخَفاف، كلاهما عن خالد الحـذاء ، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبـان مرفـوعا "يقتتل عند كنـزكم ثلاثة،كلهم ابن خليفة ... الحديث "

وقـال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وقال البوصيري، أحمد بن أبي بكر (840هـ) فـي مصـباح الزجاجة، تحقيق موسى علي وعزت عطية، دار الكتب الإسلامية، القاهرة: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وأخرجه أحمد وغيره من طرق أخرى عن أبي قلابة به - بنحوه.

55. الضعفاء الكبير (4/2).

56. كذا في الطبقات، وفي تهذيب الكمال (181/8)، وسير أعلام النبلاء (192/6): القبة .

57. الطبقات الكبرى (259/7).

58. العلل ومعرفة الرجال (29/2).

59. هدي الساري (ص 400). وانظر: (ص 461).

60. تهذيب التهذيب (111/4). وانظر: التقريب (ص 191).

61. هدي الساري (ص 385).

62. المغني في الضعفاء (312/1).

63. انظر: (ص 4) من البحث.

64. الجرح والتعديل (537/3).

65. سـؤالات ابـن الجنـيد إبراهيم بن عبد ا الختلي (260هـ)ليحيى بن معين (233هـ)، تحقيق السيد النوري ومحمود خليل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1410هـ (ص 166).

66. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (280هـ) عن يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق د. أحمد محمـد سيف ، دار المأمون (ص 114).

67. الـتاريخ: يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق د.أحمد محمـد سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط، 1399هـ (278/3).

68. انظر: تاريخ بغداد : أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (477/8).

69. سؤالات ابن الجنيد (ص 114).

70. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (477/8) .

71. العلل ومعرفة الرجال (257/2).

72. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (477/8).

73. انظر: المصدر نفسه

74. العلل ومعرفة الرجال (249/1).

75. العلل الكبير - للترمذي (974/2).

76. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر (360/3).

77. الجرح والتعديل (537/3).
78. أبـو زرعـة الـرازي عبيد ا   بن عبد الكريم (264هـ) وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، سعيد بن عمرو (292هـ)، تحقيق د. سعدي الهاشمي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1402هـ (368/2).
79. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (477/8).
80. انظر: من تكلم فيه - للذهبي (ص81).
81. الكـامل فـي ضـعفاء الرجال: عبد ا   بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق مختـار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1409هـ (192/3).
82. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (477/8).
83. سـنن الـترمذي: محمـد بن عيسى (279هـ)، تحقيق أحمـد شاكر وآخـرون، نشر مصطفى الحلبي، ط2، 1398هـ (403/3).
84. تهذيب التهذيب (329/3).
85. الكامل (191/3).
86. هدي الساري (ص 404).
87. التقريب (ص 220).
88. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (477/8).
89. انظر: المصدر نفسه
90. انظر: الضعفاء الكبير - للعقيلي (79/2).
91. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (488/9).
92. الضعفاء والمتروكين : أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1369 هـ (ص 45).
93. المحلى: علي بن أحمد بن حزم (456هـ)، دار الآفاق، بيروت (86/4)،(504/9)،(369/10).
94. المجروحين: محمد بن حبان البستي (354هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب (307/1).
95. الطبقات الكبرى (396/6).
96. التحقيق في أحاديث الخلاف : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (597هـ)، مع التنقيح (279/1).
97. البخاري: رقم 2806
98. مسلم: الأرقام : 510 ، 1080 ، 1283
99. الجرح والتعديل (246/4).
100. انظر: سنن الترمذي (399/2)، العلل الصغير- للترمذي (744/5).
101. الطبقات الكبرى (426/5).
102. الكامل - لابن عدي (448/3).

103. علـل أحمـد بـن حنبل- رواية المروذي وصالح والميموني ، تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1، 1409هـ (ص 62).

104. الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (246/4).

105. تاريخ الثقات (ص210).

106. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (227/12).

107. انظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي (460/5).

108. الجرح والتعديل (246/4).

109. الكامل (477/3).

110. الثقات (418/6).

111. تاريخ أسماء الثقات (ص 108).

112. الـتعديل والـتجريح: سليمان بن خلف الباجي (474)، تحقيق د.أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط1، 1406هـ (1150/3).

113. الميزان (339/3)، من تكلم فيه (ص 96).

114. المغني في الضعفاء (289/1).

115. لسان الميزان: ابن حجر، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1406هـ، مصورة عن دائرة المعارف النظامية ، الهند (240/7).

116. التقريب (ص 259).

117. فتح الباري شرح صحيح البخاري : ابن حجر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت (196/10).

والحديـث أخـرجه أبو داود في السنن - رقم (3898). من طريق زهير، والنسائي في السنن الكبرى - الأرقام (10428-10432). من طريق سفيان ووهيب وزهير وشعبة، كلهم عن سهيل به.

118. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد الحنبلي (1059هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت (1/ 208).

119. انظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي (71/8-72).

ويؤكـد ذلـك يعقوب الفسوي، فتَحتَ عنوان أسامي التابعين من الطبقة الثالثة ممن روى عنهم مالك بن أنس، يورد الفسـوي جماعـة، منهم سهيل بن أبي صالح، ثم يقول: وقد تحققت من الاستقصاء وذكر الأسامي اسما فاسما؛ لأن جملـة الأمـر أن مالك بن أنس لم يضع في الموطأ إسنادا وأظهر اسما يحدث عنه إلا وهو ثقة، خلا عبد الكريم بن أمـية، فإنـه ضعيف، وكان له رأي سوء - المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي (277هـ)، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ (224/1).

120. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (408/2).

121. التاريخ (243/2).

122. الضعفاء الكبير - للعقيلي (341/3).

123. مـن كلام أبي زكريا في الرجـال - رواية ابن طهمان (284هـ)، تحقيق د. أحمـد محمد نور سيف، دار المأمـون للتراث، دمشق، 1400هـ (ص69).

124. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (408/2).

125. سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 207).

126. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (408/2).

127. سؤالات أبي داود (ص 207).

128. العلل ومعرفة الرجال (40/2).

129. الضعفاء الكبير (155/2).

130. العلل الصغير آخر سنن الترمذي (5/ 744).

131. الطبقات الكبرى (426/5).

132. التاريخ الكبير (104/4).

133. الكواكب النيرات: محمد بن أحمد"ابن الكيال"(929هـ)، تحقيق حمدي السلفي ، دار العلم، الكويت (ص 241).

134. البرسـام: علة معروفة ... معرب ، فإذا كان مع الحمى سمي الموم، وهو معرب أيضا، وقيل: هو الجدري الكثير المتراكب - انظر: لسان العرب: محمد بن مكرم"ابن منظور"(711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1،(46/12، 566)، مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي (721هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، 1415هـ (1/ 20)، الـنهاية في غريب الحديث: المبـارك بن محمـد "ابن الأثيـر الجزري" (660هـ)، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ (4/ 318).

ويقول الأطباء: هو تصلب في الشرايين التي تغذي المخ، فتسبب نقص في كمية السكر الواصلة إليه فيؤدي إلى هلاك بعـض الخلايا العصبية، فتصيب الانسان بمرض النسيان للمعلومات القديمة عنده .

135. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (4/ 240).

136. الثقات (418/6).

137. المغني في الضعفاء (ص 289).

138. التقريب (ص 259).

139. المختلطيـن: خليل بن كيكلدي العلائي(761هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1417هـ (ص 50،6).

140. المقدمة:عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري"ابن الصلاح"(643هـ)،تحقيق عائشة عبد الرحمن،دار المعارف (ص 664).

141. مقدمة الصحيح: مسلم بن الحجاج (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (5/1).

142. الكامل (448/3).

143. شـروط الأئمة الستة: محمد بن طاهـر المقدسي (507هـ)، مع رسائل أخـرى، بعناية عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1417هـ (ص 87).
144. الميزان (85/7).
145. الطبقات الكبرى (320/7).
146. الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (392/4).
147. تاريخ عثمان الدارمي (ص 65)، سؤالات ابن الجنيد (ص 76)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (392/4).
148. تاريخ الثقات (ص 214).
149. انظر: هدي الساري - لابن حجر (ص 409).
150. السنن للدارقطني: علي بن عمر (385هـ)، تحقيق عبد ا هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ (1/ 353).
151. تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 114). وانظر : تهذيب التهذيب (275/4).
152. الثقات (312/8).
153. تاريخ أسماء الثقات (ص 114).
154. الكامل (54/4).
155. من تكلم فيه (ص 97)، المغني في الضعفاء (462/2).
156. التقريب (ص 263).
157. الكاشف (3/2).
158. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (297/9).
159. الجرح والتعديل (392/4).
160. انظـر: الطـبقـات الكبرى - لابن سعـد (320/7)، تاريخ الثقات - للعجلي (ص 214)، تاريخ أسماء الثقات - لابن شـاهين (ص 114)، الكامل - لابن عدي (54/4)، تاريخ بغداد - للخطيب (297/9).
161. تاريخ الثقات - للعجلي (ص 214).
162. انظر : الكامل - لابن عدي (54/4)، الضعفاء الكبير - للعقيلي (195/2).
163. جواب الحافظ المنذري عبد العظيم بن عبد القوي (656هـ)عن أسئلة في الجرح والتعديل، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب،ط1، 1411هـ (ص67).
164. الكامل (54/4).
165. أبو زرعة الرازي (407/2).

وقد نقله الذهبي في الميزان (360/3)، وابن حجر في هدي الساري (ص 409).

166. أورد ابن عدي في الكامل (54/4) ثلاثة أحاديث . ثم قال: وهذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرتها عن شبابة عن شـعبة هي التي أُنْكرت عليه . إلى أن قال: والذي أُنْكر عليه الخطأ، ولعل حدث به حفظًا .

وانظرها في تاريخ بغداد (296/9).

167. تاريخ الثقات (ص 214).

168. انظر: الكامل - لابن عدي (54/4)، تاريخ بغداد - للخطيب (296/9).

169. التاريخ (13/3).

170. المصدر نفسه (549/3).

171. سير أعلام النبلاء (23/12).

172. جواب الحافظ المنذري (ص82).

173. الـتاريخ (249/2)، الجـرح والتعديل - لابن أبي حاتم (378/4)، العلل ومعرفة الرجال - للإمام أحمد (2/ 103).

174. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (286/4).

175. الجرح والتعديل (378/4).

176. تاريخ الثقات (ص 215).

177. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (247/9).

178. العلل ومعرفة الرجال (53/1).

179. الثقات (451/6).

180. من تكلم فيه (ص 98).

181. المغني في الضعفاء (464/1).

182. التقريب (ص 264).

183. ولفظه: "يا سلمان، لا تُبغِضني، فتفارق دينك، قال: كيف أُبغضك وبك هدانا ا ؟ قال: تُبغِض العرب فتُبغِضني " أخـرجه الـترمذي (723/5) فـي كـتاب المناقب،باب فضل العرب، وأحمد في المسند (440/5)، والحاكم في المستدرك (86/4)، والعقيلي في الضـعفاء (184/2). من طريـق شجاع، عن قابوس بن أبي ظَبيان، عن أبيه، عن سلمان .

وقـال الـترمذي: هـذا حديث حسن غريب، لا يعرف إلا من حديث أبي بدر شجـاع بن الوليد. وسمعت محمد بن إسـماعيل، يقـول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل علي. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي، فقال: قابوس تكلم فيه.

184. الجرح والتعديل (378/4).

وكـذا قال المنذري في جوابـه (ص 84). وقال أيضا: أُخذ عليه أنه رفع حديث شريك عن أبي حصين في الحصاة ومناشدتها ، وهو موقوف .

والحديث أخرجه أبو داود (316/1) في كتاب الصلاة، باب في حصى المسجد، والعقيلي في الضعفاء (184/2). من طـريق شجاع، عن شريك، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.وعند أبي داود، قال أبو بدر: أراه قد رفعه إلى النبي . وعند العقيلي، قال: أحسبه عن النبي ﷺ قال: إن الحصـاة لتناشـد صاحبـها الذي يخرجـها من المسجد. قال العقيلي: وهذا من حديث الأعمش وأبي حصـين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا .

185. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (247/9).

186. جواب الحافظ المنذري (ص 83).
187. الضعفاء الكبير - للعقيلي (184/2).
188. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (248/9).
189. هدي الساري (ص 409).
190. جواب الحافظ المنذري (ص 85).
191. سير أعلام النبلاء (354/9).
192. هدي الساري (ص 409).
193. البخاري: رقم 1812
194. هدي الساري (ص 409).
195. مسلم: رقم 2047
196. مسلم: رقم 2305
197. الجرح والتعديل (355/4).
198. الطبقات الكبرى (322/7).
199. تـاريخ الدارمي (ص 53)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (355/4)، تاريخ بغداد - للخطيب (272/9-273).
200. تاريخ الثقات (ص 224).
201. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (594/12).
202. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (340/4).
203. تـاريخ واسـط: أسلم بن سهل الرزاز "بحشل" (292)، تحقيق كوركيس عواد ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،ط1، 1406هـ (ص 129).
204. تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 169).
205. الثقات (449/6).
206. تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 168).
207. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (273/9).
208. من تكلم فيـه (ص 101)، المغني في الضـعفاء (ص 475)، الرواة الثقـات (ص 110)، الميزان (391/3)، السير (406/7)، تذكرة الحفاظ (218/1)، الكاشف (491/1).
209. التقريب (ص 269).
210. الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (355/4).
211. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (340/4).
212. السنن (585/4).
213. السنن (125/5).
214. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (273/9).

215. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (340/4).
216. من تكلم فيه (ص101).
217. سير أعلام النبلاء (406/7).
218. الرواة الثقات (ص 110).
219. التعديل والتجريح (1164/3).
220. تهذيب الكمال - للمزي (596/12).
221. تهذيب التهذيب (340/4).
222. الجرح والتعديل (82/6).
223. التاريخ (292/2)، تاريخ الدارمي (ص 146).
224. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (103/11).
225. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (130/12).
226. انظر: تهذيب التهذييب - لابن حجر (86/5).
227. الثقات (161/7).
228. مشاهير علماء الأمصار (ص161).
229. الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (82/6).
230. انظر: تاريخ بغداد - للخطيب (103/11).
231. الطبقات الكبرى (327/7).
232. المصدر نفسه (290/7).
233. الإرشاد في معرفة علماء الحديث : الخليل بن عبد ا القزويني (446هـ)، تحقيق محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشـد، الرياض، ط1، 1409هـ (488/2).
234. الكاشف (530/1)، تذكرة الحفاظ (261/1)، سير أعلام النبلاء (264/8).
235. من تكلم فيه (ص 106).
236. المغني في الضعفاء (514/1).
237. تذكرة الحفاظ (261/1).
238. الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص 112).
239. سير أعلام النبلاء (264/8).
240. التقريب (ص290).
241. هدي الساري (ص 462).
242. سؤالات ابن الجنيد (ص 146).
243. انظر: التهذيب - لابن حجر (277/6).
244. تاريخ الثقات (ص 302).
245. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (59/18).

246. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (277/6).
247. الثقات (8/ 412).
248. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (18/ 57).
249. انظر: المختلطين- للعلائي (ص 75).
250. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (57/18).
251. انظر: المصدر نفسه (18/ 56).
252. شرح علل الترمذي (2/ 752).
253. انظر: المختلطين - للعلائي (ص74).
254. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (752/2).
255. انظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي (565/9)، الميزان - للذهبي (342/4)، المختلطين - للعلائي (ص74).
256. انظر: الميزان - للذهبي (343/4).
257. الكامل (315/5).
258. التاريخ الكبير (130/6).
259. العلل الكبير - للترمذي (535/1).
260. الثقات (412/8).
261. الضعفاء والمتروكين (ص 69).
262. شرح علل الترمذي (756/2).
263. أبو زرعة الرازي (ص 450).
264. انظر: الضعفاء الكبير - للعقيلي (109/3).
265. انظر: المصدر السابق
266. الميزان (343/4).
267. السير (564/9) ، الميزان (342/4) ، المغني في الضعفاء (622/1).
268. تذكرة الحفاظ (264/1).
269. المغني في الضعفاء (622/1).
270. التقريب (ص 354).
271. هدي الساري (ص 419)، وقدحاول ابن حجر في موضع آخر أن يـرد على كلام الذهبي السابق في أن غير عباس وافقـه في الكلام على عبد الرزاق - راجع تهذيب التهذيب (277/6). قلت: وفيه رد عليه نفسه.
272. الجرح والتعديل (38/6).
273. المصدر نفسه (337/6).
274. التاريخ (405/2)، سؤالات ابن الجنيد (ص 77)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (337/6).
275. الجرح والتعديل (337/6).
276. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (118/20)، هدي الساري - لابن حجر (ص 425).

277. تاريخ الثقات (ص 333).
278. المعـرفة والتاريخ (69/2، 201/3) .
279. تاريخ أسماء الثقات (ص 247).
280. الثقات (203/5).
281. الكاشف (24/2).
282. من تكلم فيه (ص 136).
283. المغني في الضعفاء (60/2).
284. التقريب (ص 392).
285. انظر: الضعفاء الكبير - للعقيلي (403/3).
286. الطبقات الكبرى (245/7).
287. العلل ومعرفة الرجال (77/3).
288. انظر: الكامل - لابن عدي (368/5).
289. الـتاريخ الكبير (469/6)، التاريخ الأوسط: البخاري ، تحقيق محمد اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1418هـ (24/2)، الضعفاء الصغير : البخاري، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ (ص 89).
290. الكامل (368/5).
291. أحـوال الـرجال: إبراهـيم بن يعقوب الجوزجاني (259هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، 1405هـ (ص 184).
292. ميزان الاعتدال (596).
293. أبو زرعة الرازي (645/2).
294. الكامل (368/5).
295. انظر: البخاري: الأرقام 150،151، 152، 217، 500، 6192 مسلم: الأرقام 270، 271، 578، 2141
296. هدي الساري (ص 425).
297. رجال صحيح البخاري: أحمـد بن محمد الكلاباذي(398هـ)، تحقيق عبد ا الليثي، دار المعـرفة، بيروت، ط1، 1407هـ (569/2).
298. البخاري: الأرقـام: 150، 151، 152، 500.
299. مسلم: رقـم:6192.
300. الجرح والتعديل (235/6).
301. انظر: هدي الساري - لابن حجر (ص 431).
302. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (53/22).
303. انظر: هدي الساري - لابن حجر (ص 431).
304. الثقات (282/8).

305. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (53/22)، ميزان الاعتدال - للذهبي (318/5).

306. انظر: هدي الساري - لابن حجر (ص 431).

307. انظر: الكفاية - للخطيب (ص 324).

308. انظر: التهذيب - لابن حجر (8/ 38).

309. من تكلم فيه (ص 146)، المغني في الضعفاء (145/2).

310. الميزان (318/5).

311. التقريب (ص 422).

312. انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (235/6).

313. المغني في الضعفاء (145/2)، التهذيب (38/8).

314. انظـر: فيض القدير: محمد عبد الرؤوف المنَاوي،ضبط أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، مع الجامع الصغير (3/ 159).

315. الضعفاء الكبير (272/3).

316. البخاري: رقـــم: 7478

317. الـبخاري: رقــــم: 1240 . وانظر الحديث في: صحيح مسلم: رقم: 2162 ، وصحيح ابن حبان: رقم: 241

318. هدي الساري (ص 431).

319. مسلم: رقـــم: 1159

320. الميزان (258/6).

321. الجرح والتعديل (187/7).

322. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (324/24).

323. الطبقات الكبرى (292/7).

324. تاريخ عثمان الدارمي (ص 64).

325. انظر: الجرح والتعديل (186/7).

326. العلل ومعرفة الرجال (6/2).

327. الثقات (440/7).

328. الكاشف (154/2)، الميزان (258/6).

329. التقريب (ص 465).

330. هدي الساري (ص 441).

331. الجرح والتعديل (75/8).

332. الطبقات الكبرى (481/5).

333. تاريخ الدارمي (ص197)، وانظر: التاريخ (538/2) .

334. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (409/26).

335. تاريخ الثقات (ص413).

336. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (297هـ)لعلي بن المديني (234هـ)في الجـرح والتعـديل، تحقيـق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ (ص 87).

337. العلل ومعرفة الرجال (480/2)، وانظر: الجرح والتعديل (75/8).

338. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (573/2).

339. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (408/26).

340. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (382/9).

341. الكامل (121/6).

342. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (382/9).

343. انظر: الضعفاء الكبير - للعقيلي (132/4).

344. المغني في الضعفاء (373/2).

345. الثقات (351/5).

346. تاريخ أسماء الثقات (ص 198).

347. الكاشف (216/2)، من تكلم فيه (ص 170).

348. تذكرة الحفاظ (126/1).

349. المغني في الضعفاء (373/2).

350. التقريب (ص 506).

351. العلل الصغير آخر السنن (756/5).

352. المعرفة والتاريخ (14/2).

353. الضعفاء الكبير (131/4).

354. شرح علل الترمذي (571/2).

355. العلل ومعرفة الرجال (542/1).

356. الضعفاء الكبير (131/4)، وانظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (75/8).

357. شرح علل الترمذي (572/2).

358. المصدر السابق

359. انظر: الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم (42/1) ، (75/8)، الضعفاء الكبير - للعقيلي (132/4).

360. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (571/2)، وانظر هذه الأقوال بأسانيدها في:الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم (151/1)، (75/8) ، الضـعفاء الكبير - للعقيلي (130/4)، الكامل - لابن عدي (122/6).

361. انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (151/1)، (75/8).

362. انظر: الضعفاء الكبير - للعقيلي (130/4).

363. انظر: الكامل - لابن عدي (122/6).

364. الثقات (352/5).

365. شرح علل الترمذي (571/2).

366. الجرح والتعديل (75/8).
367. تهذيب الكمال (411/26).
368. هدي الساري (ص 442).
369. انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (156/8).
370. انظر: المصدر نفسه، تهذيب الكمال - للمزي (91/29).
371. المعرفة والتاريخ (181/3).
372. الثقات (404/5).
373. التقريب (ص552).
374. انظر: سنن الترمذي (430/5)، الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (82/1).
375. أبو زرعة الرازي (718/2).
376. انظر على سبيل المثال - السنن (430/5).
377. الجرح والتعديل (156/8).
378. التعديل والتجريح (709/2).
379. تهذيب التهذيب (315/10).
380. الجرح والتعديل (127/9) .
381. تاريخ الدارمي (ص 196)، وانظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (127/9).
382. انظر: الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم (127/9).
383. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (165/11).
384. العلل الكبير - للترمذي (350/1).
385. تاريخ الثقات (ص 468).
386. المعرفة والتاريخ (265/2).
387. السنن (171/2).
388. السنن (68/1).
389. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (165/11).
390. الثقات (600/7).
391. مشاهير علماء الأمصار (ص 190).
392. تايخ أسماء الثقات (ص 354) .
393. انظر: سيرأعلام النبلاء - للذهبي (6/8)، تهذيب الكمال - للمزي (236/31).
394. انظر: المصدرين نفسيهما .
395. الضعفاء والمتروكين (ص 107).
396. السنن الكبرى (98/6).
397. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (165/11).

398. الكامل (214/7).

399. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (165/11).

400. شـرح علـل الترمذي - لابن رجب (766/2)، وانظر: الأوسط: محمد بن إبراهيم" ابن المنذر النيسابوري"(218هـ)، تحقيق د.صغير حنيف، دار طيبة، الرياض، ط1، 1405هـ (293/2)، سير أعلام النبلاء - للذهبي (8/8)، والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (391/4).

401. انظر: تنقيح التحقيق - لابن عبد الهادي (516/1).

402. العلل ومعرفة الرجال (132/2).

403. انظر: تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين (ص 354).

404. الطبقات الكبرى (516/7).

405. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (165/11).

406. انظر: ميزان الاعتدال - للذهبي (160/7).

407. انظر على سبيل المثال : المحلى: (79/6،72، 37/7، 530/9).

408. المغني (454/1).

409. الضعفاء الكبير (391/4).

410. من تكلم فيه (ص 193).

411. الكاشف (250/3).

412. سير أعلام النبلاء (6/8).

413. تقريب التهذيب (ص588).

414. نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني (1250هـ)، دار الفكر، 1973م (115/2).

415. المصدر نفسه (42/3).

416. هدي الساري (ص 451).

417. الجرح والتعديل (156/9).

418. تاريخ عثمان الدارمي (ص226)، التاريخ (648/2) .

419. الطبقات الكبرى (500/5).

420. تاريخ الثقات (ص 437).

421. انظر: الكامل (219/7).

422. الثقات (615/7).

423. تاريخ أسماء الثقات (ص 261).

424. الكاشف (397/2).

425. مجمع الزوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، دار الكتاب العربي، ط3، 1402هـ (299/3).

426. مصباح الزجاجة (144/2).

427. نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد ا بن يوسف الزيلعي (762هـ)، المجلس العلمي، ط2، 1393هـ (4/ 203).
428. المعرفة والتاريخ (156/3).
429. الكامل (219/7).
430. انظر: التلخيص الحبير: ابن حجر، تعليق عبد ا هاشم يماني، المدينة المنورة، 1384هـ (17/2).
431. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (197/11).
432. التقريب (ص 591).
433. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (31/ 368).
434. الضعفاء والمتروكين (ص 108).
435. انظر: لسان الميزان - للذهبي (432/7).
436. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (31/ 368).
437. الأحاديث المختارة (55/10).
438. سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 236).
439. العلل ومعرفة الرجال (32/2).
440. انظر: شرح علل الترمذي - لابن رجب (504/1).
441. العلل الكبير - للترمذي (981/2)، وانظر: (516/1).
442. انظر: تهذيب التهذيب (197/11)، ولم أجده في المطبوع من التاريخ الكبير في ترجمة عبد الرحمن بن نافع أوغيره .
443. انظر: فتح الباري - لابن حجر (93/4).
444. انظر: المصدر نفسه
445. الإرشاد)384/1(.
446. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (197/11).
447. انظر: المصدر نفسه .
448. انظر: نصب الراية - للزيلعي (230/4).
449. نيل الأوطار (2/7).
450. الضعفاء الكبير (406/4).
451. فتح الباري (418/4).
452. البخاري: رقـ ـم 2227 قال في البخاري: حدثني بشر بن مرحوم، حدثنا يحيى بن سليم
453. البخاري: رقـ ـم2270 قال فيه البخاري: حدثنا يوسف بن محمد، قال: حدثني يحيى بن سليم
454. هدي الساري (ص 451).
455. العلل ومعرفة الرجال (32/2).
456. من تكلم فيه (ص 195).

457. الجرح والتعديل (165/9).
458. الإرشاد (262/1).
459. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (208/11).
460. المعرفة والتاريخ 347/1
461. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (207/11).
462. انظر: من تكلم فيه - للذهبي (ص 197).
463. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (207/11).
464. التعديل والتجريح (1212/3).
465. الثقات (262/9).
466. انظر: تذكرة الحفاظ) 420/2(، من تكلم فيه)ص 197(، المغني في الضعفاء (522/2)، الميزان (197/7).
467. التقريب (ص 592).
468. التعديل والتجريح (1212/3).
469. انظر: تهذيب التهذيب - لابن حجر (207/11).
470. الضعفاء والمتروكين (ص 107).
471. انظر: تهذيب الكمال - للمزي (403/31).
472. شرح علل الترمذي (830/2).
473. تذكرة الحفاظ (420/2).
474. سير أعلام النبلاء (10 /614).
475. الميزان (7 /197).
476. انظر : تهذيب التهذيب (208/11)، هدي الساري (ص 452).
477. هدي الساري (ص 452).
478. التعديل والتجريح (1212/3).
479. النكـت علـى كـتاب ابن الصلاح: ابن حجر، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1404هـ (288/1).
480. قالها ابن حجر في الذهبي، انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق نور الدين عتر، ط1، 1413هـ (ص 136)
481. سير أعلام النبلاء (260/13).

وهـذا كلام في غاية المتانة، فقد جرح أبو حاتم عددا من رواة الصحيح، بعبارات الجرح المختلفة، فقال في عدد : **لـيس بالقوي**، منهم: الحارث بن عبد الرحمن بن سعد، خليفة بن خَياط، داود بن الحصين، طلحة بن يحيى، عبد ا بن عبد الرحمن الطائفي، عبد الرحمن بن ثَروان، عبد الرحمن بن حمـاد، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عياض بن عبد ا الفهري، فضيل بن سليمان النميري، فُليح بن سليمان، قرة بن عبد الرحمن، محمد بن الحسن بن هلال، مصعب بن شيبة، يزيد بن عبدا بن قُسيط، و يزيد بن أبي زياد القرشي.

أو **ليس بالمتين**، منهم: سليمان بن قَرم، و محاضر بن المورع.

أو **ضعيف** أو **ضعيف الحديث**، منهم: أحمد بن أبي الطيب، أحمد بن يزيـد الورتَنيس، الحسن بن ذكـوان، زمعة بن صالح، عبد ا بن سعيد بن أبي هند، عبد الكريم بن أبي المخَارق، ليث بن أبي سلُيم، ومحمد بن يزيد العجلي.

أو **مجهـول**، منهم: أسباط أبو اليسع، الحسن بن إسحاق الهروي، الحكم بن عبد ا البصـري، عبد ا بن فـروخ القرشي التيمي، محمد بن الحكم المروزي، محمد بن يزيد الحزامي ، ومخْلد بن خالد.

أو **أدركـته ولـم أكتب عنه**، منهم: أحمد بن سعيد الرباطي، أحمد بن أبي الطيب، أحمد بن يعقوب المسعودي، أسيد الجمال، حرمي بن حفص، والحسن بن محمد الحراني.

إضـافة إلـى العدد الأكبر ممن قال فيهم **لا يحتج بهم**، وانفرد أحد الشيخين بالرواية لهم، منهم: إبراهيم بن مهاجر، أسامة بن زيد الليثي، إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، بشير بن المهاجر، بقية بن الوليد، الجراح بن مِليح، الحارث بـن عبيد البصري، حرملة ابن يحيى، سالم بن نوح، سعير بن الخِمس، شعيب بن صفوان، شهر بن حوشب، صالح بـن رسـتم، الضحاك بن عثمان، عبد ا ابن حبيب بن أبي ثابت، عبد ا بن أبي أويس، عبد الرحمن بن إسحاق المدنـي، عـبد الرحمـن بن حرملة، عبد الرحمن بن عبد ا ابن دينار، عبد الواحد بن عبد ا ابن كعب، علي بن حفـص المدائنـي، علـي بن زيد بن جدعان، عمر بن ذر، فضيل بن مرزوق، ليث بن أبي سليم، محمد بن جعفر الـبزاز، محمـد بن حمير بن أنيس، مجالد بن سعيد، معاوية بن صالح، معاوية بن عمار، منصور بن عبد الرحمن الغُداني، هشام بن سعد، الوليد بن شجاع السكوني، يزيد بن كيسان، يونس بن أبي إسحاق.

إلـى غـيـر ذلك من عبارات الجـرح غير المقبـولة في الغالب، وإن وافقه النقاد في الكلام على بعضهم، فإنها تؤكـد على تشـدد زائـد لدى أبي حـاتم، بل تسـرع في الكلام على رواة ثقات، وا أعلم .

482. مجموع الفتاوى : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (728هـ)، جمع عبد الرحمن النجدي (394/4).